

## بحوث ودراسات

### في ضوء كتابيه التمهيد والاستذكار عرض وتحليل

الدكتور

عبدالله بن إبراهيم بن علي الطريقي

الأستاذ المشارك بعمادة البحث العلمي  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
 بالرياض

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

ذلك من موضوعات السياسة الشرعية والأحكام السلطانية.

ولذا حصرت بحثي في ضوء الكتابين المشار إليهما (التمهيد والاستذكار) ولعل مما يميز آراء ابن عبد البر:

١- استيعابها لكثير من قضايا الإمامة ومسائلها.

٢- الاعتدال والاتزان في الرأي.

٣- اعتماد منهج السلف.

٤- النظرة الواقعية غير المتساهلة أو المفرطة.

لذلك جاء هذا البحث في ستة مباحث:

مقاصد الإمامة.

الأسس التي تقوم عليها الإمامة.

الإمام.

الرعية.

الولاية.

العلاقات الدولية

بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وقائمة لأهم

المراجع العلمية.

علماً أنه لم يسبق إلى هذا الموضوع فيما

علمت.

وأسأل الله التوفيق والتسديد. إنه

سميع مجيب.

يهدف البحث بصفة عامة إلى إبراز جهود علماء المسلمين العلمية في مجال السياسة الشرعية وبصفة خاصة يهدف إلى إبراز جهد أحد أولئك الأعلام، وأحد أشهر علماء أهل السنة في المغرب الإسلامي، وهو الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، الذي بلغ شأواً بعيداً في العلم، حتى وصل إلى درجة الاجتهاد، فأصبح محل الثقة والتقدير لدى علماء الإسلام قاطبة في شتى المذاهب الفقهية، نظراً لتبحره واعتدال فكره وآرائه.

وقد ألف مؤلفات كثيرة وجليلة، من أبرزها: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار.

وكل منهما موسوعة علمية ضخمة، تحتوي علوماً كثيرة وفنوناً شتى.

ومن هذه العلوم: السياسة الشرعية، فيوجد في الكتابين آراء سياسية لها وزن كبير في ميزان البحث العلمي، سواء مما يتعلق بطبيعة الولاية والإمامة، أو الإمام، أو الرعية، أو العلاقات الدولية، أو نحو

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

لهم ولا حصر، جلهم كان في جهاد طيلة حياته، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، فانتفع الناس بهم، وأثروا المكتبة الإسلامية إثراء منقطع النظير في شتى ميادين العلم والمعرفة، سواء في المشرق (الحجاز والشام ومصر والعراق وما إليها)، أو في المغرب (قرطبة وغرناطة وإشبيلية وفاس وما إليها). ولعل من أبرز علماء الأندلس، بل من أبرز علماء الإسلام قاطبة ولاسيما في القرن الخامس الإمام أبا عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، المحدث والفقيه المشهور، ناصر السنة وقامع البدعة، الذي حظي بمكانة مرموقة سامقة، وذاع صيته في الآفاق شرقاً وغرباً، وقد وفق في العناية بموطأ الإمام مالك فصنف فيه مصنفات من أبرزها: التمهيد، والاستذكار.

وكلاهما كتابان عظيمان ثقل نظائرهما، ويمثل كل منهما موسوعة علمية ضخمة تحتوي على علوم كثيرة، من حديث وفقه وعقيدة وتفسير وأدب .. إلخ.

الحمد لله العلي الأعلى.. والصلاة والسلام على النبي المصطفى.. أما بعد:

فإن للعلماء دوراً كبيراً وأثراً عظيماً في توجيه الحياة العامة في المجتمعات المسلمة (فكرياً وعلمياً وسياسياً واجتماعياً).

والناس يتطلعون إليهم ويرتبطون بهم ويطيعونهم بدافع إيماني وشرعي في طاعة الله.

كما قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، والعلماء من أولي الأمر.

وكما قال سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد قيل :

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم

على الهدى لمن استهدى أدلاء

والمطلع على تاريخ أمتنا المسلمة في سالف الأيام وحاضرها يجد علماء لا حد

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

لتصلح أن يصاغ منها نظرية سياسية شبه متكاملة.

وذلك مما يضعف المقولة التي يرددها بعض الباحثين المعاصرين في مجال السياسة في الإسلام أن العلماء السالفين لم يعنوا بهذا المجال في مصنفاتهم وأنهم أهملوه: اشتغالا بالعلوم والفنون الأخرى، وعزوفاً عن العمل في مجال الولاية والإدارة.

أما منهجي في هذا البحث فهو كالآتي:

١- النظرة التأملية والمتقضية في الكتابين (التمهيد والاستذكار) لاستنتاج المسائل ذات الصلة بالموضوع. مع الاستعانة بالفهارس التي وضعها محققو الكتابين - جزاهم الله خيراً - والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لتخريج ما يتعلق بالمادة المطلوبة (الكلمة الحديثية) إذا كانت موجودة في كتاب الموطأ.

٢- محاولة استخراج كل قضية أو مسألة تتعلق بالإمامة العظمى سواء أكانت

هذا إلى علوم أخرى يمكن استنباطها واستخراجها من بين ثنايا تلك العلوم المشهورة، ومن ذلك ما يعرف بالأحكام السلطانية أو بالسياسة الشرعية، أو بالنظام السياسي وفق المصطلحات المعاصرة. فلأمرين السابقين: مكانة الإمام ابن عبد البر العلمية (القائمة على شمولية المنهج واستقامته) ومكانة كتابيه التمهيد والاستذكار (القائمين على الشمولية والدقة) وهي مكانة يعرفها ويقدرها كل عالم بالفقه والأثر، فلهذين عزمت - بعد استخارة وتفكير - على خوض هذا البحر المحيط والغوص فيه، محاولاً استخراج بعض لآئنه ومرجانه المبتوثة فيه في مجال السياسة الشرعية.

وبقدر ما وجدت فيه من مشقة وصعوبة - بسبب ضخامة الكتابين - فقد وجدت لذة ومتعة لا حد لهما، خلال تلك الرحلة.

ولا أخفي دهشتي وعجبي مما وجدته من آراء وأقوال سياسية لابن عبد البر إن تكاد

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

بالكتابين.

موجودة بعبارة صريحة، أو بإشارة وتلميح.

٧- ونظراً لأن البحث يسير في ضوء كتابي

(التمهيد والاستذكار) فإنني لم أتجاوزهما لاستخراج رأي ابن عبدالبير إلا نادراً، حيث أرجع إلى كتابيه: (جامع بيان العلم وفضله) و (بهجة المجالس وأنس المجالس). أما كتابه (الكافي في فقه أهل المدينة) فلم أرجع إليه لأنه كتاب فقه مذهبي ولكنني رجعت إلى جملة من المراجع في فنون عديدة، لإيضاح مشكل، أو تفصيل مجمل، أو زيادة فائدة أو نحو ذلك.

٨- خرجت الأحاديث والآثار بقدر الإمكان، وترجمت للأعلام غير المشهورين.

وأما خطة البحث فهي تتكون إجمالاً من:

١- تمهيد في :

- نبذة عن سيرة ابن عبد البر.

- نبذة عن عصره.

٣- التركيز على المسائل ذات الصلة الوثيقة بالإمامة العظمى، دون المسائل التفصيلية المتعلقة بالولايات المتفرعة منها كالقضاء والحسبة، والوزارة، وإمارة البلدان، وإمارة الجيش.. الخ.

٤- عند ذكر رأي ابن عبدالبير أشفعه ببعض الأدلة التي يذكرها دون حصر لها، لأنها قد تكون كثيرة جداً في بعض القضايا الكبرى كالبيعة والطاعة والنصح . مما يطيل البحث حصرها ، ويدون حاجة.

٥- أقوم ببسط المسألة وتحليلها، دون مناقشة أو مقارنة بآراء أخرى، فإن لهذا مجالاً آخر. هذا بالإضافة إلى ترتيب المسائل وتنسيقها ووضع العناوين لها، فهذه جملة مهماتي.

٦- وما يتعلق بالتعريف ببعض الألفاظ المبهمة أو المجملة، فإن مرجعها كتب اللغة المتخصصة، دون التقييد

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- ١- نبذة عن كتابي (التمهيد والاستذكار).
  - ٢- المبحث الأول: مقاصد الإمامة.
  - ٣- المبحث الثاني: الأسس التي تقوم عليها الإمامة.
  - ٤- المبحث الثالث: الإمام.
  - ٥- المبحث الرابع: الرعية.
  - ٦- المبحث الخامس: الولاية.
  - ٧- المبحث السادس: العلاقات الدولية.
  - ٨- الخاتمة.
  - ١- نبذة عن سيرة ابن عبد البر.
- ٢- عصره.
- ٣- نبذة عن كتابيه التمهيد والاستذكار.
- ١- نبذة مختصرة عن سيرة ابن عبد البر:
- ١- سيرة النعمان:
- أحمد بن محمد بن يوسف بن عبد الله<sup>(٣)</sup> بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، القرطبي، المالكي، أبو عمر، يرجع نسبه إلى النمر بن قاسط في ربيعة.
- ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وتوفي والده سنة ثمانين وثلاثمائة. أي أن عمره حوالي ثنتي عشرة سنة.
- كان في قرطبة فرحل عنها بسبب وجود فتنة؛ فكان في غرب الأندلس ثم تحول إلى شرق الأندلس، وتردد ما بين دانية وبلنسية وشاطبة<sup>(٤)</sup>، ولم يخرج من الأندلس.
- تفقه على مذهب الإمام مالك، وإن كان يميل إلى آراء الشافعي. وكان في الأصول على مذهب السلف، لم يدخل في
- ولا أدعي أنني استقصيت كل آراء ابن عبد البر في مجال الإمامة الكبرى، ولكن حسبي أنني اجتهدت، وكل مجتهد معذور مأجور كما يقول ابن عبد البر نفسه.
- والله المسؤول أن يسدد الخطى ويجزل الأجر.
- ويتضمن:
- ١- نبذة عن سيرة ابن عبد البر.

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

علم الكلام، بل قفا آثار مشايخه<sup>(٥)</sup>.

ولزمهم، ومن أبرزهم:

أعمامه: تولى القضاء في الأشبونة (لشبونة) وسترين، في أيام الملك المظفر ابن الأفطس<sup>(٦)</sup>.

- أبو الوليد بن الفرضي (ت ٤٠٣هـ).

- أبو عمر بن المكوي (ت ٤٠١هـ)

وسمع من علماء، منهم:

وهما تطلعا عمره وبارك الله في حياته التي امتدت إلى سنة ثلاث وستين وأربعمائة، بحيث بلغ عمره خمسا وتسعين سنة، ودفن في شاطبة. وفي السنة نفسها ٤٦٣هـ، توفي الخطيب البغدادي في العراق، فقيل: مات حافظ المشرق وحافظ المغرب.

سعيد بن نصر (ت ٣٩٥هـ)،  
وعبدالوارث بن سفيان (ت ٣٩٥هـ)، وخلف  
بن سهل (ت ٣٩٣هـ)<sup>(٩)</sup>.

تلاميذه تتلمذ على هذا الإمام وسمع منه  
جلة من أهل الأندلس منهم:

أ- خلف بن عبدالله الأزدي  
(ت ٤٩٥هـ).

ب- الحافظ أبو علي الغساني الجبالي  
(ت ٤٩٨هـ).

ج- محمد بن فتوح الحميدي  
(ت ٤٨٨هـ).

د- أبو محمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ).

هـ- أبو بحر سفيان بن العاصي  
(ت ٥٢٠هـ)<sup>(١٠)</sup>.

## ٢- سيرته العلمية:

طلبه العلم: كان جادا في الطلب  
والتحصيل<sup>(٧)</sup>، راغبا في علوم الشريعة  
والآداب.

«دأب في طلب الحديث، وافتن به، وبرع  
براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس،  
وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه  
والمعاني له بسطة كبيرة في علم النسب  
والأخبار»<sup>(٨)</sup>.

مشايخه: تعلم على يد كثير من العلماء

مؤلفاته: ألف عدة مؤلفات، وهي كما يقول



## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- أبر علي الجباني (كثيرة مفيدة، طارت  
بالأفاق)<sup>(١١)</sup>.  
وقد خص رحمه الله كتاب الموطأ للإمام  
مالك بجملة مؤلفات منها:
- ١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني  
والأسانيد.  
رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف  
المعجم.
- ٢- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء  
الأمصار وعلماء الأقطار لما تضمنه  
الموطأ من معاني الرأي والآثار.  
وسنخه هذين الكتابين بحديث.
- ٣- ومن مؤلفاته: الاستيعاب في أسماء  
الصحابة.
- ٤- كتاب جامع بيان العلم وفضله.
- ٥- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة  
الفقهاء مالك والشافعي وأبي  
حنيفة.
- ٦- بهجة المجالس وأنس المجالس.
- وكل هذه الكتب مطبوعة معروفة.  
وهناك عدد من المؤلفات له - رحمه  
الله -
- قال ابن خلكان: «وكان موفقاً في  
التأليف، معاناً عليه ونفع الله به»<sup>(١٢)</sup>.
- الأوسمة العلمية (الألقاب).**
- لقبه الذهبي بـ «الإمام، العلامة، حافظ  
المغرب، شيخ الإسلام»<sup>(١٣)</sup>.
- ولقبه القاضي عياض بـ «الحافظ، شيخ  
علماء الأندلس، وكبير محدثيها في  
وقته»<sup>(١٤)</sup>.
- ولقبه ابن العماد الحنبلي بـ «العلامة العلم  
الحافظ.. أحد الأعلام»<sup>(١٥)</sup>.
- من أقوال العلماء فيه،**
- قال القاضي أبو الوليد الباجي: «لم يكن  
بالأندلس مثل أبي عمر ابن عبد البر في  
الحديث».
- وقال أيضاً: «أبو عمر أحفظ أهل  
المغرب»<sup>(١٦)</sup>.



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

١٦٤هـ) وهو والد الأديبة المشهورة ولادة  
وكان آخر خلفاء بني أمية.

وفي أواخر تلك المدة استولى بنو حمود  
على الخلافة لمدة سبع سنين تقريباً انتهت في  
١١٤هـ.

وبعد سنة ١١٦هـ جاء ملوك الطوائف  
(بنو عباد، وبنو جهور، وبنو ذي النون  
وغيرهم)، وكانوا اقتسموا مدن الأندلس،  
ولعل أشهر ملوكهم المعتمد بن عباد من سنة  
٤٦١ إلى ٤٨٤هـ.

وبرغم كثرة التقلبات السياسية في تلك  
الفترة، فإن الحركة الثقافية والعلمية كانت  
نشطة، ولاسيما في قرطبة موطن ابن  
عبدالبر والتي كانت عاصمة الخلافة آنذاك ،  
ومدينة العلم والحضارة، ومأوى العلماء من  
كل فن، ومستقر أهل السنة والجماعة.

«فازدهرت لذلك فنون الآداب والعلوم،  
وأصبحت مركز الحضارة الإسلامية في  
المغرب، وقبلة الأنام فيها، وكثرت علمائها  
واشتهار أهلها بالتمسك بالسنة، صار

- وقال الحميدي: «أبو عمر فقيه حافظ  
مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف، ويعلم  
الحديث والرجال، قديم السماع، يميل في  
الفقه إلى أقوال الشافعي»<sup>(١٧)</sup>.

- وقال ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ): «ابن  
عبدالبر إمام عصره وواحد دهره»<sup>(١٨)</sup>.

- وقال الذهبي: «كان إماماً، ديناً، ثقة ،  
مقتناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة  
واتباع .. ومن نظر في مؤلفاته بان له  
منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم،  
وسيلان الذهن»<sup>(١٩)</sup>.

ناشطاً عصر أبي عبدالبر

قلنا: إن عبدالبر عاش بين سنتي ٣٦٨هـ  
- ٤٦٣هـ، وهذا العصر من أزهى عصور  
المسلمين في الأندلس علماً وتقدماً وإن لم  
يكن الأمن والاستقرار كما ينبغي.

فقد توالى على الحكم في تلك المدة نحو  
سنة من خلفاء بني أمية، أولهم هشام بن  
الحكم (٣٦٦ - ٣٩٩هـ) وآخرهم المستكفي  
(نحو ستة عشر شهراً انتهت في عام

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

الرواية، إذ كانت مركز الكرماء، ومعدن العلماء، وهي من الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد<sup>(٢١)</sup>. ووصفها شاعر فقال:

بأربع فاقت الأمصار قرطبة

منهن قنطرة الوادي، وجامعها

هاتان ثنتان، والزهاء ثالثة

والعلم أعظم شيء وهو رابعها<sup>(٢٢)</sup>.

والعلم أعظم شيء وهو رابعها<sup>(٢٢)</sup>.

والعلم أعظم شيء وهو رابعها<sup>(٢٢)</sup>.

كلاهما شرح لكتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة المعروفين - رحمهم الله -.

فأما كتاب التمهيد\* واسمه الكامل (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، وهو أول الكتابين تأليفاً - فقال مؤلفه ابن عبد البر في سبب تأليفه:

«إني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في الموطأ من حديث، قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل،

عملها حجة في بلاد المغرب فكانوا يحكمون بما جرى به عمل أهل قرطبة، وكان الناس يشدون الرحال إليها لرواية الحديث ودراسة الأدب والفقه والفلسفة ومختلف العلوم... وقد امتاز الأندلسيون جميعاً وبصفة أخص أهل قرطبة بالحرص على طلب العلم والتفاني في اقتناء الكتب، ومن ثم انتشرت المكتبات في سائر الأوساط، وكثر الوراقون والنساخ وتنافس الناس في اقتناء نواذر المخطوطات...

وأصبح العلماء عند أهل قرطبة مكان التبجيل والتعظيم والتوقير والاحترام يشار إليهم بالبنان ويحال عليهم عند أخذ الرأي... ويؤخذ في المهمات رأيهم وهم المرجع عند الحل والعقد»<sup>(٢٣)</sup>.

وقال أحدهم يصف قرطبة: «كانت قرطبة في الدولة المروانية قبة الإسلام، ومجتمع أعلام الأنام، بها استقر سرير الخلافة المروانية، وفيها تمخضت خلاصة القبائل المصرية واليمانية، وإليها كانت الرحلة في

وتأملت ذلك في كل ما انتهى إلي مما جمع في سائر البلدان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه ، ولا سلم لهم ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئاً في باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند»<sup>(٢٣)</sup>.

أما منهج المؤلف فيقول عنه: «ولما أجمع أصحابنا (يعني المالكيين) علي ما ذكرنا في المسند والمرسل، ... رأيت أن أجمع في كتابي هذا كله ما تضمنه موطأ مالك بن أنس - رحمه الله - في رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه، ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه.

وربتت ذلك مراتب، قدمت فيها المتصل، ثم ماجرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل، وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك رحمهم الله، ليكون أقرب للمتناول.

ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير

رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه ... وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء، وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها ما يشتفي به القارئ... وأشارت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ مقتصرأً على أقاويل أهل اللغة»<sup>(٢٤)</sup>.

وهكذا يبدو جهد المؤلف -رحمه الله- في مصنفه هذا وقد أثنى العلماء على الكتاب.

قال أبو علي الغساني<sup>(٢٥)</sup>: «هو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله».

وقال ابن حزم: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه»<sup>(٢٦)</sup>.

#### وأما الاستذكار.

واسمه الكامل: (الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي

ذكره المؤلف في سبب تأليف الكتابين ما بين أهم الفروق.

والحق أن كلاهما موسوعة علمية ضخمة تجمع فنوناً من العلم كثيرة وإذا كان الحديث ومصطلحه والفقه هي أبرز العلوم فيه، فإنه كذلك يضم علوماً أخرى: كعلم العقيدة، وأصول الفقه، والتفسير واللغة والأدب والتاريخ.

وأي باحث في علوم الشريعة لابد أن يستفيد من هذين الكتابين.

### المبحث الأول

#### مقاصد الإمامة

لا يمتري عاقل في أهمية الإمامة، واضطرار المجتمعات الإنسانية إليها، لذا أصبحت «من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس» (٣٠).

ولكنها لم تكن كذلك لمجرد إخضاع

والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار (٢٧).

فسبب تأليفه كما قال المؤلف: «إن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا... سألونا في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتباً، أن أصرف (أي أرتب) لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهد وطرقه، وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلف أهل بلده.. واقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة، وعيون مبينة، ونكت كافية...» (٢٨).

وعلى رغم أن الكتابين كليهما شرح لكتاب واحد هو الموطأ، إلا أن بينهما اختلافات، ولكل منهما خصائص. وليس المجال هنا مجال مقارنة (٢٩). ولعل فيما

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

عبدالله بن إبراهيم الطريقي، المولود بـ ١٣٠٠ هـ، من علماء الحديث والفقه الحنابلة، له مؤلفات عديدة.

هو: عبدالله بن إبراهيم

فالإمام «يقيم الأعياد والجمعات» وهو يولى «القضاة للعقد على الأيتام وسائر الأحكام». «ويكون ولي من لا ولي له في النكاح». «ويقسم الأموال بين الأمة». «وينتصف به المظلوم»<sup>(٣٤)</sup>.

بل إن كثيراً من شعائر الدين وحدوده تتوقف على الإمامة، «فالقضاء - كما يقول ابن عبد البر - إلى الخلفاء أو إلى من استخلفوه على ذلك وجعلوه إليه، وعندهم تطلب الحقوق حتى يوصل إليها»<sup>(٣٥)</sup>، والحدود «إلى السلطان دون غيره ليمتثل فيها ما أمر الله به في كتابه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم»<sup>(٣٦)</sup> «والحج يقيمه السلطان للناس ويستخلف على ذلك من يقيمه لهم على شرائعه وسننه»<sup>(٣٧)</sup>.

٢- ذكره العلامة ابن حجر في «المناقب».

فإن بها «تؤمن السبل، ويجاهد عن الأمة عدوها»<sup>(٣٨)</sup>.

الناس والهيمنة عليهم، أو عسفهم وتسخيرهم للأهواء. كلا ولم تكن أيضاً لتحقيق أغراض مادية صرفة. بل إنما شرعت وقررت لمقاصد جليلة وأهداف سامية، كأي أمر مشروع آخر. وإذا كانت النبوة إنما نزلت على الخلق لسعادتهم وتحقيق مصالحهم، كما قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾<sup>(٣٩)</sup>.

وقال: ﴿لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط...﴾<sup>(٤٠)</sup>. وغير ذلك من الآيات.

إذا كان كذلك فالإمامة وهي كما يقول الفقهاء «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»<sup>(٤١)</sup>. فهي إذن تقوم مقام النبوة في تحقيق مقاصد النبوة ذاتها.

وقد أشار الإمام ابن عبد البر إلى أكثر من مقصد من تلك المقاصد يمكن أن نستخلصها في النقاط الآتية:

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

بل إنها سبب رفع الظلم، كما يقول  
عبدالله بن المبارك:  
كم يرفع الله بالسلطان مظلمة

في ديننا رحمة منه ودنيانا

لولا الخلافة لم تؤمن لنا سبيل

وكان أضعفنا نهياً لأقوانا<sup>(٣٩)</sup>

ولذلك فإن مما يبيح القتال ويقطع عصمة  
النفوس : « الفساد في الأرض، وقتل  
النفوس، وانتهاك الأهل والمال، والبغي على  
السلطان والامتناع من حكمه »<sup>(٤٠)</sup>.

الحاكم عليه السلام في كتابه في معرفة الحكماء

وهذا المقصد الأعلى والأعم الذي يدخل  
ضمنه جملة المقاصد الأخرى.

كما قال الله عز وجل: ﴿وَأَن حَكَمَ  
بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ  
أَهْوَاءَهُمْ﴾<sup>(٤١)</sup>.

وقد خرج الإمام ابن عبد البر بسنده عن  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:  
« حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله،

ويؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحق على  
الناس أن يسمعوا له ويطيعوا ويجيبوا إذا  
دعوا »<sup>(٤٢)</sup>.

وقد أفاض في الحديث عن هذا المقصد.

فعند الحديث الذي رواه الإمام مالك في  
موطئه عن أبي صالح السمان<sup>(٤٣)</sup>. أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال: « إن الله  
يرضى لكم ثلاثاً ويسخط لكم ثلاثاً، يرضى  
لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن  
تعصموا بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا  
من ولاه الله أمركم، ويسخط لكم قيل وقال  
وإضاعة المال وكثرة السؤال »<sup>(٤٤)</sup>.

قال ابن عبد البر: « في الحديث الحض  
على الاعتصام والتمسك بحبل الله في حال  
الاجتماع والائتلاف »<sup>(٤٥)</sup>.

ثم أورد كلام أهل العلم في المراد بحبل  
الله، ثم قال: « الظاهر أنه الجماعة »<sup>(٤٦)</sup>. ثم  
أورد خطبة عبدالله بن مسعود: « أيها  
الناس عليكم بالطاعة والجماعة، فإنها حبل

## المبحث الثاني

### الأسس التي تقوم عليها الإمامة

إن النظام السياسي في الإسلام ليس كالأنظمة البشرية. وإذا كان ثمة نقاط التقاء بينهما فلا يعني ذلك التشابه بله التماثل. والسبب في ذلك ظاهر، فإن نظام الإمامة في الإسلام هو جزء من أنظمتها الكثيرة والمتناسكة، كالنظام العقدي ونظام العبادة، والأخلاق، والاقتصاد والمال، والتعليم، والإعلام، والاجتماع والآداب ونحو ذلك. وكل هذه الأنظمة متميزة عن أنظمة البشر، لا يشك في ذلك عاقل منصف. ولعل وجوه التميز تنكشف بوضوح في نظام الإمامة إذا ما ذكرنا القواعد والأسس التي يقوم عليها النظام.

ونركز هنا على ماقرره الإمام ابن عبيد البر -بصفته محور حديثنا-.

ومن أظهر القواعد هنا: البيعة، والسمع والطاعة، والصح، والعدل، والسورى.

الله الذي أمرنا به وإن ماتكروهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة»<sup>(٤٤)</sup>.

ويؤكد ذلك بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرئ مسلم، إخلاص العدل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»<sup>(٤٨)</sup>.

وبحديث النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»<sup>(٤٩)</sup>.

وبحديث الحارث الأشعري عنه صلى الله عليه وسلم: «أمركم بخمس، أمرني الله بهن: الجماعة والسمع والطاعة، والهجرة، والجهاد» الحديث<sup>(٥٠)</sup>.

وبعد سياحة طويلة يقرر ابن عبد البر النتيجة الآتية: «إن الفرض الواجب اجتماع كلمة أهل دين الله المسلمين على من خالف دينهم من الكافرين، حتى تكون كلمتهم واحدة، وجماعتهم غير منترقة»<sup>(٥١)</sup>.



(١)

والمشتري، فسمى بيعة، مصدر باع، وصارت البيعة مصاحقة بالأيدي»<sup>(٥٥)</sup>.

وقد تعرض ابن عبد البر لموضوع «البيعة» وبسطه في مواضع من كتابيه التمهيد والاستذكار.

ولذلك نعرض الموضوع وفق النقاط الآتية:

١- أهمية البيعة.

٢- كيفيتها.

٣- أنواعها.

٤- مسلتزماتها.

أولاً أهمية البيعة.

لما أورد الحديث الذي رواه مالك في الموطأ<sup>(٥٦)</sup> عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا: فيما استطعتم».

فقال: «في هذا الحديث دليل على أخذ البيعة للخلفاء على الرعية»<sup>(٥٧)</sup> وذلك يقتضي أهمية البيعة.

أما البيعة: فهي من أهم القواعد التي تقوم عليها الإمامة.

وهي عقد من العقود، له آثاره الكبيرة، ولذلك فإن هذا العقد كما يقول ابن خلدون: «أكيد على الإنسان معرفته لما يلزمه من حق سلطانه وإمامه، ولا تكون أفعاله عبثاً ومجاناً»<sup>(٥٨)</sup>.

والبيعة هي: «الصفقة على إيجاب البيع،.. وتطلق على المبايعة والطاعة»<sup>(٥٩)</sup>.

وتقول «بايع السلطان، إذا تضمن بذل الطاعة له بما رضى له، ويقال لذلك بيعة ومبايعة»<sup>(٦٠)</sup>. وهي في المفهوم الشرعي كما قال ابن خلدون: «العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبهه ذلك فعل البائع

بأنبياء، شافيتها وكيفية ذلك.

وحديث ابن عمر في قصةبيعة الشجرة

يوم الحديبية قال عليه الصلاة والسلام: «إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله وأنا أبايعه، فصفق بيده على الأخرى»<sup>(٦٠)</sup>.

ثم قال مستنتجاً: «في هذا دليل على أن المبايعة من شأنها المصافحة»<sup>(٦١)</sup> وفي موضع آخر قال عقب حديث أميمة بنت رقيقة<sup>(٦٢)</sup> في قصة مبايعة النساء لرسول الله صلى الله عليه وسلم والذي أخرجه مالك في الموطأ<sup>(٦٣)</sup>: «في هذا الحديث من الفقه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبايع الناس على الإسلام وشروطه وشرائعه ومعامله .. وهذه البيعة على حسب مانص الله في كتابه، وأنه لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وكل ماكلفهم وافترض عليهم ففي وسعهم وطاقتهم ذلك كله وأكثر منه.. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٦٤)</sup>. وهذا كله داخل تحت قوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾<sup>(٦٥)</sup>.

قال ابن عبد البر: «وكانت البيعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والخلفاء الراشدين أن يصافحه الذي يبايعه ويعاقده على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وأن لا ينازع الأمر أهله» ثم قال معقباً على حديث الباب: «رواه عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه: وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم، وكان يقول لهم: فيما استطعتم، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصافح النساء عند البيعة، وكان يصافح الرجال»<sup>(٥٨)</sup>. ثم ذكر أحاديث في هذا المعنى ومنها حديث جرير البجلي: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبايع الناس، فقلت: يا رسول الله ابسط يدك أبايعك واشترط علي، فأنت أعلم بالشرط، قال: أبايعك على أن تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلم، وتفارق المشرك»<sup>(٥٩)</sup>.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

ونخلص من ذلك إلى أن البيعة : معاهدة بين الناس ولاسيما أهل الحل والعقد منهم، وبين واحد منهم ليقوم المبايع (بفتح الياء) على شؤون الرعية منفذاً فيهم شريعة الله تعالى، وعلى أن يقوم المبايعون (بكسر الياء) بحقوق الراعي من السمع والطاعة والإعانة فيما ليس فيه معصية وعلى حسب الطاقة والوسع.

تلك هي المبايعة الشرعية، أما البيعات الأخرى التي أحدثها بعض الأمراء والسلطين فليست شرعية، ومن ذلك ما أشار إليه ابن خلدون كالاستحلاف وأخذ الأيمان مع الإكراه، ومثل تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل، والتي استغني بها عن مصافحة الأيدي<sup>(٦٩)</sup>.

وقد أشار ابن عبد البر إلى هذه البيعات بإجمال فقال: «وأما الأيمان التي يأخذها الأمراء اليوم على الناس فشيء محدث، وحسبك بما في الآثار من أمر البيعة»<sup>(٧٠)</sup>.

نقد المسألة: أن ابن عبد البر أشار إلى

وأشار ابن عبد البر إلى عدة بيعات وقعت من قبل بعض السلف. مثل مبايعة عبدالله بن عمر لعبد الملك بن مروان. فقد كتب إليه - فيما رواه مالك في موطئه<sup>(٦١)</sup> «بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد لعبد الله عبدالمملك أمير المؤمنين، سلام عليك، فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأقر لك بالسمع والطاعة، على سنة الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعت».

وكمبايعة عمرو بن عطية عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث يقول عمرو: «أتيت عمر بن الخطاب وأنا غلام فبايعته على كتاب الله وعلى سنة نبيه، هي لنا وهي علينا، فضحك وبايعني»<sup>(٦٧)</sup>.

قال أبو عمر : «فهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أشار إليها عبدالله بن عمر في كتابه إلى عبدالمملك بن مروان في قوله: «أقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله ورسوله فيما استطعت»<sup>(٦٨)</sup>.

أنواع من البيعات التي قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فبعد أن ذكر حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما الذي رواه مالك<sup>(٧١)</sup>: «أن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أقتني بيعتي، فأبى ثم جاءه فقال أقتني بيعتي، فأبى، ثم جاءه فقال: أقتني بيعتي، فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها».

قال بعده: «قد كانت البيعة على وجوه، منها أنها كانت أولاً على القتال، وعلى أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأبناءهم ونساءهم، وعلى نحو ذلك كانت بيعة العقبة الثانية قبل الهجرة. ثم لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بايع الناس على الهجرة. وقال أنا بريء من كل مسلم مع مشرك، فكان على الناس - فرضاً - أن ينتقلوا إلى المدينة، إذ لم يكن

للإسلام دار ذلك الوقت غيرها، ويدعوا دار الكفر، وعلى هذا -والله أعلم - كانت بيعة هذا الأعرابي المذكور في هذا الحديث على الإسلام والهجرة فلما لحقه من الوعك ما لحقه تشاءم بالمدينة، وخرج عنها منصرفاً إلى وطنه من أهل الكفر، ولم يكن ممن رسخ الإيمان في قلبه وربما كان من جنس الأعراب الذين قال الله فيهم ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾<sup>(٧٢)</sup>.

ولما فتحت مكة لم يبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً على الهجرة وإنما كانت البيعة على الإقامة بدار الهجرة قبل أن يفتح الله على رسوله مكة<sup>(٧٣)</sup>.

وهكذا يتضح أن البيعة كانت على نوعين:

الأول: البيعة على أمر جزئي خاص، كالبيعة على القتال وعدم الفرار من الزحف.

الثاني: البيعة على الأمر العام،

كالمبايعة على الإسلام والهجرة  
والمبايعة على السمع والطاعة في  
كل أمر معروف بحسب  
الاستطاعة<sup>(٧٤)</sup>.

#### رابعاً، مستلزماتها،

عرفنا أن البيعة عقد من العقود. وقد  
أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود، قال عز  
وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا  
بِالعُقُودِ﴾<sup>(٧٥)</sup>. قال الطبري رحمه الله في  
تفسيره للآية الكريمة: «يعني جل ثناؤه  
بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا﴾، يا أيها  
الذين أقروا بوحدانية الله وأذعنوا له  
بالعبودية وسلموا له الألوهية، وصدقوا  
رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم في  
نبوته وفيما جاء به من عند ربهم من  
شرائع دينه، أوفوا بالعقود: يعني أوفوا  
بالعهود التي عاهدتموها بكم، والعقود  
التي عاهدتموها إياه، وأوجبتم بها على  
أنفسكم حقوقاً، وألزمتم أنفسكم بها لله  
فروضاً فأتموها بالوفاء والكمال والتمام  
منكم لله بما ألزمكم بها، ولمن عاهدتموه

منكم، بما أوجبتموه له بها على أنفسكم،  
ولا تنكثوها فتنقضوها بعد توكيدها»<sup>(٧٦)</sup>.

وإذا كان من العقود ما هو جائز إنهاؤه  
برضا الطرفين، فإن عقد البيعة من العقود  
اللازمة. قال ابن عبد البر في أثناء شرحه  
لحديث الأعرابي الذي بايع النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم طلب الإقالة بعد أن أصيب  
بالوعك فأبى صلى الله عليه وسلم، والذي  
تقدم قريباً قال: «وفي إباء رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من إقالة البيعة دليل على  
أن من العقود عقوداً إلى المراء عقدتها وليس  
له حلها ولا نقضها، وذلك أن من عقد عقداً  
يجب عقده ولا يحل نقضه لم يجز له أن  
ينقضه، ولم يحل له فسخه، وإن كان الأمر  
كان إليه في العقد فليس إليه ذلك في  
النقض، وليس كل ما للإنسان عقده له  
فسخه»<sup>(٧٧)</sup>.

فإذا تقرر ذلك فإن لهذه البيعة اللازمة  
مستلزمات:

١ - السمع والطاعة في المعروف:

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾<sup>(٨٠)</sup>.

وقد قال خضير السلمي<sup>(٨١)</sup> لعبادة بن الصامت وقد حدثه بهذا الحديث: أرأيت إن أطعت أميري في كل ما يأمرني به؟ قال: يؤخذ بقوائمك فتلقى في النار، وليجئ هذا فينقذك<sup>(٨٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ولا يلزم من طاعة الخليفة المبايع إلا ما كان في المعروف»<sup>(٨٣)</sup>.

٢- الصبر على الأذى والمكروه:

كما جاء ذلك في أحاديث كثيرة. كقوله صلى الله عليه وسلم: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»<sup>(٨٤)</sup>.

وإذا كان الناس قد اختلفوا في موقفهم من إمام الجور والفسق وعدم الخروج «فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى\* من الخروج عليه لأن في منازعته والخروج عليه

وهذا من أهم ما يترتب على البيعة، وإلا كانت مفرغة من مضمونها وحقيقتها. وقد جاءت السنة بتأكيد السمع والطاعة.

فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا، لا تخاف في الله لومة لائم»<sup>(٧٨)</sup>.

قال ابن عبد البر: «وهدى الله على ما يحل في دين الله وما أباحت الشريعة فهو المعروف الذي أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: «لا طاعة إلا في معروف»، ولما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بالمعروف أطلق السمع والطاعة في المنشط والمكره. ثم قيد ذلك لمن جاء بعده بأن قال: «إنما الطاعة في المعروف»<sup>(٧٩)</sup>.

ولهذا يشهد المحكم من كتاب الله،

\* بل ذلك واجب في قول جماهير أهل العلم.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- المسلمين أن يسمعوا ويطيعوا»<sup>(٨٦)</sup>.
- القواعد التي تقوم عليها الإمامة، والمراد بالسمع: الوعي والفهم للشيء المراد عمله.
- هي الانقياد والتنفيذ.
- كقوله تعالى ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾<sup>(٨٧)</sup>. أي فهمنا وارتسمنا<sup>(٨٨)</sup>، وقد يردان معاً في النصوص كما في الآية، وقوله صلى الله عليه وسلم «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»<sup>(٨٩)</sup>.
- وقد يأتي لفظ الطاعة مفرداً كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٩٠)</sup>. وتكون عندئذ متضمنة معنى السمع. أما السمع وحده فغير كافٍ.
- والنصوص الشرعية في مشروعية الطاعة في المعروف كثيرة متواترة. كما في الآية السابقة، والحديث السابق، وحديث عبادة بن الصامت: «بايعنا رسول الله صلى
- استبدال الأمن بالخوف وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء، وتبييت الغارات على المسلمين والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر.. قال ابن عمر حين بويع يزيد بن معاوية: إن كان خيراً رضىنا وإن كان بلاء صبرنا»<sup>(٩١)</sup>.
- وكأنه بهذا يتحدث عن واقع، وهو كذلك فقد عاصر كثيراً من الحوادث والفتن السياسية الهوجاء التي عصفت بدولة المسلمين في الأندلس، كما أشرنا في التمهيد.
- ٢- نرى بعض الفصاح: الإصاح، هذا المصوم
- من تحكيم القرآن والسنة إذ المبايع في أصلها إنما تكون على الكتاب والسنة، كما سبق في الحديث عن حقيقة البيعة وكيفيةها.
- ويؤكد ذلك ما أورده ابن عبد البر عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : «حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك كان حقاً على



ربكم ولا تشركوا به شيئاً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الأمرء فإن كان خيراً فلكم وإن كان شراً فعليهم وأنتم منه براء. قال الشعبي: كذبت، لاطاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف»<sup>(٩٥)</sup>.

وحيثما حدث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «من بايع إماماً فأعطاه صفقة يمينه وثمره قلبه فليطعه إن استطاع فإن جاء أحد ينازعه فاضربوا عنق الآخر» قال عبدالرحمن بن عديب الكعبي<sup>(٩٦)</sup>. فخرجت في الناس فقلت: أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: سمعته أذناي ووعاه قلبي، قلت: إن هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا والله يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٩٧)</sup> ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٩٨)</sup> قال: فضرب بيده على جبهته وأكب طويلاً، ثم قال: أطعه فيما أطاع الله واعصه فيما عصى الله»<sup>(٩٩)</sup>.

الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه»<sup>(٩١)</sup>.

وإذا تقرر ذلك فالطاعة ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود، أشار إليها ابن عبدالبر، ومن أهم هذه القيود:

١- أن تكون بالمعروف.

إذ «لا يلزم من طاعة الخليفة المبايع إلا ما كان في المعروف لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمر إلا بالمعروف، وقد قال (إنما الطاعة في المعروف)<sup>(٩٢)</sup> وأجمع العلماء على أن من أمر بمنكر لا تلزم طاعته، قال الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(٩٣)</sup>.

أورد ابن عبدالبر بعد ذلك التقرير عدة آثار تشهد على قطعية هذا الشرط، ومنها: عن ربيعة بن يزيد<sup>(٩٤)</sup> قال: «قعدت إلى الشعبي بدمشق في خلافة عبدالملك بن مروان فحدث رجل من التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: اعبدوا

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وهكذا تكون الطاعة واجبة «في كل ما يأمر به من الصلاح أو المباح»<sup>(١٠٠)</sup> سواء أكان الإمام برأ أم فاجراً.

أرى أن يكون مجموع الطاعة والالتزام بها

وهذا من الأمور الظاهرة: قال ابن عبد البر بعد سياقه حديث عبادة بن الصامت (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة): «وأما قوله فيه بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فقول مجمل يفسره حديث مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، يقول لنا: فيما استطعتم، وكذلك أخذ على النساء في البيعة كان يقول لهن: فيما استطعن وأطقتن، وهذا كله يتضمنه قول الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ ذَنْباً إِلَّا وَسْعَهَا﴾»<sup>(١٠١)</sup>.

(٣)

وأما النصيح فهو في أصل اللغة كما قال ابن الأثير: الخلو، يقال نصحته

ونصحت له، ومعنى نصيحة الله: صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته، والنصيحة لكتاب الله. هو التصديق به والعمل بما فيه، ونصيحة رسوله: التصديق بنبوته ورسالته والانقياد لما أمر به ونهى عنه. ونصيحة الأئمة: أن يطيعهم في الحق ولا يرى الخروج عليهم إذا جاروا، ونصيحة عامة للمسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم»<sup>(١٠٢)</sup>.

«والنصيحة: كلمة يعبر بها عن جملة، هي إرادة الخير للمنصوح له، وليس يمكن أن يعبر عن هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناه غيرها»<sup>(١٠٣)</sup>.

وقد أفاض ابن عبد البر في كلامه عن النصح المتعلق بموضوع الإمامة وقسمه قسمين:

١- نصح الإمام لرعيته.

٢- نصح الرعية للإمام.

أولاً: نصح الإمام للرعية

قال ابن عبد البر: «يجب على الإمام من

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة  
(عام) (١٠٩). (١١٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

أورد ابن عبد البر حديث أبي هريرة الذي  
رواه مالك في موطنه (١١١) «إن الله يرضى  
لكم ثلاثاً ويسخط لكم ثلاثاً، يرضى لكم  
أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا  
بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا من ولاه  
الله أمركم...» الحديث.

ثم قال معلقاً (١١٢): «وأما قوله:  
تناصحوا من ولاه الله أمركم، ففيه إيجاب  
النصيحة على العامة لولاة الأمر، وهم  
الأئمة والخلفاء، وكذلك سائر الأمراء، وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين  
النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة،  
ثلاثاً، قيل لمن يارسول الله؟ قال: لله عز  
وجل ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين  
وعامتهم» (١١٣).

ثم يقول: ففي هذا الحديث أن من الدين  
النصح لأئمة المسلمين، وهذا أوجب ما يكون،

النصح لرعيته كالذي يجب عليهم له، قال  
صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم  
مسؤول عن رعيته فالإمام الذي على الناس  
راع عليهم وهو مسؤول عنهم» الحديث رواه  
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم (١٠٤).

وروى ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال: «مامن أمير يؤمر على  
عشرة إلا يسأل عنهم يوم القيامة» (١٠٥).

وروى الحسن عن معقل بن يسار قال:  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول: «من استرعاه الله رعية ومات وهو  
لها غاش، حرم الله عليه الجنة» (١٠٥) حدثناه  
أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن....

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان (١٠٦) ..  
عن الحسن قال: مرض معقل بن يسار مرضاً  
ثقل فيه فأتاه زياد (١٠٨) يعوده، فقال: إني  
محدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم، يقول: «من استرعي رعية  
فلم يحطهم بنصيحة لم يجد ربح الجنة،

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

الدهماء وإراقة الدماء ، ولكن على المؤمن أن يغير بلسانه إن عاجز عن يده، فإن لم يأمن المكروه فعليه أن يغير بقلبه كما قال ابن مسعود: بحسب المؤمن إذا رأى منكراً لا يستطيع له تغييراً يعلم الله به من قلبه أنه له كاره» (١١٧).

وفي موضع آخر علق على الحديث السابق بقوله: «أجمع المسلمون أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذ لم يلحقه في تغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا يجب أن يمنعه من تغييره بيده، فإن لم يقدر بلسانه، فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك، وإذا أنكره بقلبه فقد أدى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك ، والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً، ولكنها كلها مقيدة بالاستطاعة» (١١٨).

ثم أورد بعض الآثار عن السلف لتأكيد شرط الاستطاعة في التغيير وأن النصيحة إنما تجب إذا رجي قبولها، ومنها:

فكل من واكلهم وجالسهم وكل من أمكنه نصح السلطان لزمه ذلك إذا رجا أن يسمع منه (١١٤).

وقد أورد كثيراً من النماذج التطبيقية لواقع علماء السلف ومواقفهم تجاه الأمراء في مواضع متعددة من الكتابين (١١٥).

وقد ركز الإمام ابن عبد البر على مسائل هنا، منها:

وجوب النصيحة، كما هو واضح من كلامه السابق .

تغيير المنكر على السلاطين.

فقد علق على ما جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة... وفي آخره: وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا لانخاف في الله لومة لائم» (١١٦). قائلاً: «وأما قوله: لانخاف في الله لومة لائم، فقد أجمع المسلمون أن المنكر واجب تغييره على من قدر عليه على حسب طاقته من قول وعمل.. ما لم يكن انطلاق

١- قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس: ولا تفوته الإشارة إلى أنه إذا لم يتيسر النصح فإن ذلك لا يسوغ الخروج عليه ما لم يظهر الكفر البواح.

٢- وقال الحسن: «إنما يكلم مؤمن يرجي، أو جاهل يعلم، فأما من وضع سيفه أو سوطه، وقال لك: اتقني اتقني، فما لك وله».

٣- وقال مطرف بن الشخير: «لئن لم

يكن لي دين حتى أقوم إلى رجل معه مائة ألف سيف أرمي إليه كلمة فيقتلني، إن ديني إذن لضيق» (١٢٠).

وفي شرحه لحديث أم سلمة حين قالت يارسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم إذا كثر الخبث» (١٢١). أورد أحاديث وآثاراً كثيرة تؤكد أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر التساهل بهما (١٢٢). ومنها ما جاء في الحديث: «سيليكم ولاية يعملون أعمالاً تنكرونها، فمن أنكر سلم، ومن غاب عنها فرضيها

كان كمن شاهدها» (١٢٣).

وقال الله عز وجل: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ (١٢٦) ولما وجبت مجاهدة الكفار

حتى يظهر دين الحق، فكذلك كل من عاند الحق من أهل الباطل، واجب مجاهدته على من قدر عليه حتى يظهر الحق» (١٢٧).

وقد أورد شواهد مؤيدة لهذا الأمر.

فروى بسنده عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يمتنع أحدكم مخافة الناس أن يتكلم بالحق إذا علمه» (١٢٨).

وبإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «أكرم الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبدالمطلب ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله» (١٢٩).

**الرابعة: الدخول على السلاطين:**

وهي مسألة جلية اختلف فيها السلف قديماً وحديثاً.

وقد عرج عليها ابن عبد البر في مواضع من كتابيه التمهيد والاستذكار، وسياقه يتردد بين الإباحة والتحذير.

فعند إirاده حديث أبي المثني الجهني (١٣٠) - عند مالك في الموطأ - (١٣١)

أنه قال: «كنت عند مروان بن الحكم، فدخل عليه أبو سعيد الخدري، فقال له مروان بن الحكم: أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النفخ في الشراب؟ فقال له أبو سعيد: نعم ..» الحديث.

فقال مستنبطاً: «وفي هذا الحديث من الفقه دخول العالم على السلطان، وفيه ما كان عليه الأمراء والسلاطين في سالف الأيام في الإسلام من السؤال عن العالم، والبحث عنه، ومجالسته أهله» (١٣٢).

وفي أثناء شرحه الطويل على حديث الزهري: أن عمر بن عبدالعزيز أخر الصلاة يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير فنصحه (١٣٣) قال: «وفي هذا الحديث ما كان عليه العلماء من صحبة للأمراء والدخول عليهم، وإذا كان الأمير أو الخليفة يستدعي صحبة العلماء فأجدر به أن يكون عدلاً مأموناً، وكان عمر بن عبدالعزيز رحمه الله يصحبه جماعة من العلماء» (١٣٤).

وإذن فدخول العلماء على السلاطين إنما

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

فهو يورد حديث كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم وصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الخوض، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم، فهو مني وأنا منه وسيرد على الخوض» (١٣٧).

ويقول: «قد كان الفضيل بن عياض يشدد في هذا فيقول: ربما دخل العالم على السلطان ومعه دينه فيخرج وما معه منه شيء. قالوا: كيف ذلك؟ قال: يمدحه في وجهه ويصدقه في كذبه. وذكر أحمد بن حنبل عن ابن المبارك قال: لا تأتهم، فإن أتيتهم فاصدقهم، قال: وأنا أخاف ألا أصدقهم» (١٣٨).

ولعله في كتابه جامع بيان العلم وفضله قد ركز على هذه المسألة وأكدها بصفة أظهر، فقد عقد باباً بعنوان: ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم (١٣٩) وأورد حديث: «من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى السلطان افتتن» (١٤٠).

هو من أجل المصلحة العامة، يؤيد ذلك ماجاء من آثار في الترغيب في الدخول عليهم لذلك الغرض.

فقد روى ابن عبد البر بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان وصلة لأخيه المسلم إلى ذي سلطان في مبلغ بر، أو قال كلمة معناها، أو إقالة عشرة، أعانه الله على جواز الصراط يوم القيامة عند دحض الأقدام» (١٣٥).

وبإسناده عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رفع حاجة ضعيف إلى سلطان لا يستطيع رفعها ثبت الله قدميه - أو قال: قدمه - على الصراط» (١٣٦) وفيما سبق من التنويه بفضل كلمة الحق عند السلطان أوضح دلالة على المعنى المراد هنا.

ولكننا إذ نجد ابن عبد البر يقرر ذلك نجده أيضاً في مواضع يميل إلى التحذير من صحبة السلاطين الظلمة والدخول عليهم.



## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

عليه في مشيه مع السلطان الجائر فيما يحتاج إليه<sup>(١٤٦)</sup>.

الكلام عند السلطان وخطره.

وقد أفاض في الحديث عن هذه المسألة وأطال النفس.

فقد أورد حديث بلال بن الحارث<sup>(١٤٧)</sup> -عند مالك<sup>(١٤٨)</sup> وغيره- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه».

ثم قال: «لا أعلم خلافاً في قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة» أنها الكلمة عند السلطان الجائر الظالم ليرضيه بها فيما يسخط الله عز وجل. ويزين له باطلاً يريد من إراقة دم أو ظلم مسلم، ونحو ذلك مما ينحط به في حبل هواه فيبعد عن الله وينال

ثم سرد آثاراً عديدة عن بعض السلف. ومنها وصية أبي قلابة<sup>(١٤٩)</sup> لأيوب السخيتاني<sup>(١٥٠)</sup>: «يا أيوب احفظ عني ثلاث خصال: إياك وأبواب السلاطين، وإياك ومجالسة أصحاب الأهواء، والزم سوقك، فإن الغنى من العافية»<sup>(١٥١)</sup>.

ومع ذلك فإن ابن عبد البر يعلل هذا التحذير والتنفير بقوله: «وإنما فرّ من فرّ من الأمراء، لأنه لا يمكنه أن ينصح لهم، ولا يغير عليهم، ولا يسلم من متابعتهم»<sup>(١٥٢)</sup>.

وهكذا يبدو أن قضية الدخول على الأمراء مسألة شخصية فمن وثق من نفسه وحسنت نيته وصدقت عزمته فلا بأس أن يدخل عليهم، بل قد يتعين عليه ذلك.

وأما من خاف على نفسه من الفتنة فالأولى له عدم الدخول.

ولذا فإن ابن عبد البر بعد إيراد خبر مجيء ابن عمر إلى الحجاج يوم عرفة ونصحه له الذي أخرجه مالك<sup>(١٥٣)</sup> قال مستنبطاً: فيه أن الرجل الفاضل لا نقيصة

سخطه» (١٤٩).

خيراً فخير وإن شراً فشر، والإحسان أن  
يقابل الخير بأكثر منه والشر بأقل  
منه» (١٥٣).

والعدل قاعدة عظيمة لاتستقيم الحياة  
الاجتماعية إلا بها ولذلك قيل في المثل:  
العدل أساس الملك (١٥٤)، وقد قال علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه في خطبة له:  
«أيها الرعاء، إن لرعيتمكم عليكم حقراً،  
الحكم بالعدل، والقسم بالسوية، وما من  
حسنة أحب إلى الله عز وجل من حكم إمام  
عادل» (١٥٥).

وذكر قول ابن عمر رضي الله عنهما:  
«وقد الشيطان قوم يأتون هؤلاء الأمراء  
فيمشون إليهم بالنميمة والكذب فيعطون  
على ذلك العطايا، ويجازون الجوائز» (١٥٠)  
وقول حذيفة: «إياكم ومواقف الفتن، قيل:  
وما مواقف الفتن يا أبا عبد الله؟ قال:  
أبواب الأمراء، يدخل أحدكم على الأمير  
فيصدق به بالكذب ويقول له ماليس  
فيه» (١٥١).

(٤)

#### وأما العدل: فهو الإنصاف

وفي كتابه بهجة المجالس وأنس المجالس  
نجد ابن عبد البر يشيد بأهمية العدل  
وضورته في الحياة السياسية. حيث يقول:  
«كتب إلى عمر بن عبدالعزيز عامل له: إن  
مدينتنا قد احتاجت إلى مرممة، فكتب إليه  
عمر: حصن مدينتك بالعدل ونق طريقها من  
الظلم.. وقال محمد بن كعب القرظي (١٥٦)  
قال لي عمر بن عبدالعزيز: صف لي العدل  
يا بن كعب، قلت: بخ بخ، سألت عن أمر

قال الراغب: «العدالة والمعادلة لفظ  
يقتضي معنى المساواة.. والعدل والعدل  
يتقاربان، لكن العدل يستعمل فيما يدرك  
بالبصيرة كالأحكام.. فالعدل: هو التقسيط  
على سواء، وعلى هذا روي: بالعدل قامت  
السموات والأرض... ثم أورد الآية الكريمة:  
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (١٥٢)  
وقال: فإن العدل هو المساواة في المكافأة إن

عظيم، كن لصغير الناس أباً، ولكبیرهم ابناً، وللمثل منهم أخاً، وللنساء كذلك، وعاقب الناس بقدر ذنوبهم، على قدر احتمالهم ... وكان يقال: يوم من أيام إمام عادل أفضل من مطر أربعين صباحاً أحوج ما تكون الأرض إليه» (١٥٧).

والعدل ليس مسؤولية الإمام الأعظم فحسب، بل هو مسؤولية كل حاكم وإن كان يحكم بين اثنين.

وكما يقول ابن عبد البر: «ويدخل تحت قوله عليه السلام (إمام عادل) بالمعنى دون اللفظ كل من لزمه الحكم بين اثنين، ويوضح لك ذلك حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (١٦٢).

وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في أهليهم وما ملكت أيمانهم وما ولوا» (١٦٣).

وابن عبد البر وهو يتحدث عن العدل لا يغفل الضد وهو الجور أو الظلم بل إنه يشير إليه إشارات تحذيرية مذكراً بالنصوص الواردة، حيث يقول في معرض شرحه لحديث «سبعة يظلهم الله»: قال الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ

أما عن فضل العدل، فقد عقب على الحديث الذي رواه الإمام مالك في الموطأ (سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، إمام عادل...) الحديث (١٥٨) بقوله: «هذا أحسن حديث يروى في فضائل الأعمال وأعمها وأصحها إن شاء الله، وحسبك به فضلاً، لأن العلم محيط بأن كل من كان في ظل الله يوم القيامة لم ينله هول الموقف» (١٥٩).

ثم قال: «وفي فضل الإمام العادل وبقية السبعة الواردين في الحديث آثار كثيرة جداً تحتمل أن يفرد لها كتاب» (١٦٠).

كما يورد الحديث المشهور: «الإمام العادل لا ترد دعوته» (١٦١).

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

واستشرته: راجعته لأرى رأيه فيه، فأشار علي بكذا: أراني ما عنده فيه من المصلحة.. والاسم: المشورة، والشورى: اسم منه<sup>(١٦٩)</sup>.

وهي كما يقول ابن عطية الأندلسي المفسر: «من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام»<sup>(١٧٠)</sup>.

وقد عرض ابن عبد البر هذا الموضوع بإشارات مختلفة وموجزة.

: فأما أهمية الشورى والحاجة إليها فقد قال مستنبطاً فقه حديث عبدالله ابن عباس الطويل، وفيه قصة خروج عمر بن الخطاب إلى الشام، ثم لما سمع بالطاعون استشار القوم هل يمضى أو يرجع، وهي قصة صحيحة ومشهورة<sup>(١٧١)</sup>.

قال: «وفيه أن القاضي والإمام والحاكم لا ينفذ قضاء ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه ويقدر عليه من علماء موضعه، وهذا مشهور من مذهب عمر»<sup>(١٧٢)</sup>.

خطباً<sup>(١٦٤)</sup> أي الجائرون. والجور: الميل عن الحق إلى الباطل، وعن الإيمان إلى الكفر قال الله عز وجل: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ، وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾<sup>(١٦٥)</sup>.

ومن جار عن الحق وأسرف في الظلم فقد نسي يوم الحساب»<sup>(١٦٦)</sup>.

ويقول: وأجمع علماء المسلمين على أن الجور في الحكم من الكبائر للوعيد الوارد فيه، قال الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾<sup>(١٦٧)</sup>. والقاسط: الجائر، والمقسط: العادل... والأحاديث في الإمام الجائر كثيرة والوعيد فيها شديد»<sup>(١٦٨)</sup>.

(٥)

وأما الشورى: فهي في اللغة من شرت العسل: إذا جنيت، وتقول: شاورته في كذا

## آراء ابن عبد البر في الإساءة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

نازلة لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة كان عليه أن يجمع العلماء وذوي الرأي ويشاورهم فإن لم يأت واحد منهم بدليل كتاب ولا سنة غير اجتهاده كان عليه الميل إلى الأصلح والأخذ بما يراه»<sup>(١٧٦)</sup>، أي أن غير المنصوص عليه في الكتاب أو السنة هو محل الاستشارة.

وهذا يشمل أمور الدين والدنيا.

أما في الاستشارة في أمور الدنيا...

فيوضحها ماتقدم من كلامه الأنف حيث قال: «عليه أن يجمع العلماء وذوي الرأي».

فأهم الصفات إذن : العلم والرأي، ولاشك أنهما من أهم الصفات التأهيلية للاستشارة.

فالعلم بالموضوع الذي يستشار فيه، والحنكة أو الرأي وهو صفة ذاتية في الأصل هما المرشحان لأخذ الرأي.

ومن نافلة القول: اشتراط الإسلام والعدالة في هذا المستشار، الذي يستشار

ثم ذكر قصة بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن معلماً وقاضياً. قال: يامعاذ إنك تقدم على أهل كتاب وإنهم سائلوك، فذكر الحديث وفيه : ولا تقضين إلا بعلم، وإن أشكل عليك أمر فسل واستشر، فإن المستشار معان، والمستشار مؤتمن، وإن التبس عليك فقف حتى تتبين أو تكتب إلي ولا تصر من قضاء فيما لم تجده في كتاب الله أو سنتي إلا عن ملأ»<sup>(١٧٣)</sup>.

ولما أورد خبر كتابة أبي عبيدة بن الجراح وهو في الشام إلى عمر بن الخطاب يستنجده لحرب الروم، والذي رواه مالك في الموطأ<sup>(١٧٤)</sup>. قال ابن عبد البر: في هذا الخبر ما كانوا عليه من المشورة في أمورهم، وقد أثنى الله على من كان أمرهم شورى بينهم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الحروب ليقتدى»<sup>(١٧٥)</sup>.

تقدم في هذا الخبر على عمر بن الخطاب...

فهو يقول مستنبطاً من الحديث نفسه: وفيه دليل على أن الإمام والحاكم إذا نزلت به

## المبحث الثالث الإمام

وهو الرئيس الأعلى للدولة، ويسمى:  
الخليفة، والسلطان، وأمير المؤمنين<sup>(١٧٩)</sup>.  
وقد سماه الشارع راعياً، كما في الحديث:  
«كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»  
فالإمام راع ومسؤول عن رعيته<sup>(١٨٠)</sup>. قال  
ابن حجر: والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم  
بصلاح ما أؤتمن على حفظه فهو مطلوب  
بالعدل فيه والقيام بمصالحه<sup>(١٨١)</sup>. وهو  
أعظم الناس مسؤولية، لأنه «أمين على  
الأمّة كلها، على مصالحها الدينية  
ومصالحها الدنيوية»<sup>(١٨٢)</sup>.

وإذا كان كذلك فإنه لا بد أن تتوافر  
صفات وشروط في هذا الإمام، كما أن عليه  
مسؤولية تجاه رعيته، وله حقوق نحوهم بل  
إن توليته لا بد أن يكون لها أسلوب معين،  
فماذا لدى الإمام ابن عبد البر من هذه  
القضايا؟ هذا ما سنحاول معرفته.

أولاً: شروط الإمام:

يذكر أهل العلم هنا شروطاً عديدة، منها

في الأمور العامة لمصالح المسلمين.

أما الأمور الدنيوية فيجوز أخذ رأي  
الفاسق والكافر فيها إذا عرفت عنهما  
الأمانة.

ولذا يتأكد على الإمام أن يتخذ  
المستشارين الأمناء.

فمن جملة استنباطاته من الحديث السابق  
قوله: «وفيه دليل على استعمال مشورة من  
يوثق بفهمه وعقله عند نزول الأمر  
المعضل»<sup>(١٧٧)</sup>.

❖ وهل الشورى ملزمة للمستشير؟

يقول ابن عبد البر فيمَا نقلنا عنه قبل  
قليل: «فإن لم يأت واحد منهم - أي من  
المستشارين - بدليل من كتاب ولا سنة غير  
اجتهاده كان عليه الميل إلى الأصل والأخذ  
بما يراه»<sup>(١٧٨)</sup>.

وكأنه بهذا لا يرى أن الشورى ملزمة،  
وهو رأي له ما يعضده في بعض الوقائع  
التاريخية.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وابن عبد البر لم يعرض هذه الشروط أو  
جملتها على تلك الصورة في أي من  
كتابه: التمهيد والاستذكار.

ولكنه تعرض لبعض الشروط وألمح إليها  
إلماحات يسيرة.  
ومن أبرز هذه الشروط:

فحين يختار أهل الحل والعقد الإمام فلا  
بد «أن يكون عدلاً»<sup>(١٨٤)</sup> كما يقول ابن  
عبد البر. وعندما أورد حديث زيد بن ثابت،  
قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول: «ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرئ  
مسلم، إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة  
الأمر ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من  
ورائهم»<sup>(١٨٥)</sup>.

علق على الجملة الأخيرة بقوله: «وأما  
قوله: «فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، أو  
هي من ورائهم محيطة»، فمعناه عند أهل  
العلم أن أهل الجماعة في مصر من أمصار  
المسلمين إذا مات إمامهم ولم يكن لهم إمام  
فأقام أهل ذلك المصر الذي هو حضرة الإمام

ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه.  
وقد لخصها أبو عبد الله القرطبي في أحد  
عشر شرطاً<sup>(١٨٣)</sup>.

أن يكون من صميم قريش.  
أن يكون ممن يصلح أن يكون  
قاضياً، مجتهداً لا يحتاج إلى غيره.  
أن يكون ذا خبرة ورأي.  
أن يكون ممن لا تلحقه رقة في إقامة  
الحدود.

أن يكون حراً.  
أن يكون مسلماً.  
أن يكون ذكراً.  
أن يكون سليم الأعضاء.  
أن يكون بالغاً.  
أن يكون عاقلاً.  
أن يكون عدلاً.  
وكثير من هذه الشروط محل وفاق،  
كالإسلام والعدالة والحرية، والذكورية  
والبلوغ والعقل، والعلم.  
وهناك خلاف في عدم اشتراط بعضها  
كالنسب، والرأي، وسلامة الخواس.



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

حالا وأجملهم خصالاً»<sup>(١٨٨)</sup>.

وأصل الفضل في لغة العرب: الزيادة.  
وتقول: تفاضل القوم: تنافسوا في الفضل،  
والفاضل من الرجال: المتصف بالفضيلة.  
والفضيلة: الدرجة الرفيعة في حسن  
الخلق<sup>(١٨٩)</sup>. وقد عد ابن عبد البر هذه الخصلة  
من الشروط التي لا بد منها عند اختيار  
الإمام، بحيث «يكون فاضلاً عادلاً  
محسناً»<sup>(١٩٠)</sup> والإحسان هنا بمعنى الفضل.  
وإذا قيل إن هذه الصفة غير واضحة  
ولامحددة وأن الفضل أمر نسبي أجيب: بأن  
ثمة حداً أدنى تظهر هذه الصفة من خلاله،  
وهو أن يكون خيره غالباً على شره، وأن  
تظهر عليه علامات الصلاح وحب الخير  
وأهل الخير، وإن لم يكن قد بلغ القمة في  
ذلك.

وعلى هذا فإنه يدخل في هذه الصفة  
كثير من الصفات الأخرى.

أصله في اللغة: إدراك الشيء بحقيقته

وموضعه إماماً لأنفسهم اجتمعوا عليه  
ورضوه، فإن كل من خلفهم وأمامهم من  
المسلمين في الآفاق يلزمهم الدخول في طاعة  
ذلك الإمام إذا لم يكن معلناً بالفسق  
والفساد، معروفاً بذلك، لأنها دعوة محيطة  
بهم يجب إجابتها»<sup>(١٩١)</sup>.

فقول ابن عبد البر: إذا لم يكن معلناً  
بالفسق والفساد واضح منه أنه يشترط  
العدالة في الإمام عند الاختيار.

ومما يتنافى مع العدالة سوء الأخلاق.

قال ابن عبد البر في أثناء شرحه للخبر  
الذي أورده الإمام مالك في موطئه<sup>(١٨٧)</sup> في  
قصة قسمة الغنائم في حنين، فقال صلى  
الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لو  
أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نعماً  
لقسمته بينكم، ثم لا تجدونني بخيلاً ولا  
جباناً ولا كذاباً» قال: «فيه دليل على أن  
الخليفة على المسلمين لا يجوز أن يكون كذاباً  
ولا بخيلاً ولا جباناً، وقد أجمع العلماء  
على أن الإمام يجب أن لا تكون فيه هذه  
الخلال السوء، وأن يكون أفضل أهل وقته

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

عدلاً محسناً قوياً على القيام كما يلزمه في الإمامة» (١٩٣).

أي أنه إذا كان الاختيار إلى أهل الحل والعقد، أو أن هذا الحكم لو كان الخيار فيه إلى الناس، لكان ينبغي أن تتوافر فيه تلك الصفات ومنها: أن يكون عالماً.

وقد أشار إليها ابن عبد البر فيما نقلناه عنه قبل قليل أن يكون «... قوياً على القيام كما يلزمه في الإمامة».

والقوة بمعنى القدرة، وهي كما يذكر الراغب (١٩٤) قد تكون في الدين، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً﴾ (١٩٥). وقد تكون في القلب كما في قوله تعالى: ﴿يَا حَيُّ خُذْ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ (١٩٦) وقد تكون من معاون من خارج، أي أنها ليست ذاتية في الشخص، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَن لِّي بِكُمْ قُوَّةً﴾ (١٩٧).

ومعروف أن كل ولاية لها ركنان كما يقول الإمام ابن تيمية «القوة والأمانة كما

كما يقول الراغب الأصفهاني (١٩١) وإذا أطلق فالمراد به العلم الشرعي «الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتنزيهه عن النقائص» (١٩٢).

ولأهمية هذا العلم أفرد فيه ابن عبد البر كتاباً سماه (جامع بيان العلم وفضله) وهو مشهور.

وتحصيل هذا العلم قد يكون عن طريق النظر والاجتهاد، وقد يكون عن طريق التقليد.

ونظراً لأن الإمام الأعظم محل الاقتداء، والمحاكاة، ولأنه مطلوب منه الحكم بين الناس وفق الشرع، لذا كان من الطبيعي أن يكون عالماً، لأن الجاهل يحتاج إلى من يسوسه، فكيف يسوس الناس؟

وقد أشار ابن عبد البر إلى هذا الشرط في معرض حديثه عن حكم منازعة الأمراء، فقال حاكياً مذهب أهل الحق من أهل السنة: «هذا هو الاختيار أن يكون فاضلاً عالماً

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

هو حالة ضرورة لا اختيار  
للناس فيها ولكنها إذا حصلت وكان المتولي  
مسليماً صحت.

فاختيار أهل الحل والعقد هو الأصل  
على كل حال.

والعهد أو الاستخلاف هو تابع له. (٢٠٢)  
ويبدو أن الإمام ابن عبد البر لم يخض في  
هذا الموضوع ولكنه أشار إليه إشارة خفيفة.  
فإنه في شرحه لما جاء في حديث عبادة  
ابن الصامت: (وأن لا تنازع الأمر أهله)،  
ذكر الخلاف في حكم منازعة السلطان  
الفاسق أو الجائر، فذكر أولاً رأي الخوارج  
والمعتزلة وبعض السلف القائل بوجوب  
الخروج، ثم قال: «وأما جماعة أهل السنة  
وأئمتهم فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون  
الإمام فاضلاً عالماً عدلاً محسناً قوياً على  
القيام كما يلزمه في الإمامة، فإن لم يكن  
فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من  
الخروج عليه لأن في منازعته والخروج عليه  
استبدال الأمن بالخوف...» (٢٠٣) الخ.

قال تعالى: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَ  
الْأَمِينَ﴾ (١٩٨) ... والقسوة في كل ولاية  
بحسبها (١٩٩).

ومما يتنافى مع القوة الجبن والخور.  
وقد سبق قول ابن عبد البر: «إن الخليفة  
لا يجوز أن يكون .. جباناً» (٢٠٠).

كيف يصل الإنسان إلى الإمامة؟  
سؤال يرد على ذهن كثيراً وهنا نجد أن  
العلماء يذكرون عدة طرق يمكن أن تتم من  
خلالها تولية الإمام، هي:

١- النص من الشارع على شخص من  
الأشخاص.

٢- اختيار أهل الحل والعقد.

٣- استخلاف الإمام وعهده إلى شخص  
آخر.

٤- القهر والاستيلاء.

لم يرد في الشرع، ومن زعم أن  
النص جاء في علي بن أبي طالب فقد  
أخطأ بلا شك، ومن ظن أن النص جاء  
في أبي بكر فغير مسلم له (٢٠١).

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

فكلامه هنا يمكن أن يستنبط منه طريقان للتولية وإن لم يصرح بهما .

الأول: الاختيار من قبل أهل الحل والعقد، وهذا أشبه بالتصريح.

الثاني: القهر والاستيلاء، وهو ما يفهم من قوله فإن لم يمكن - أي الاختيار - فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه.

فهذا يحتمل أن الجور قد طرأ على الإمام المختار أو أن الإمام فرض نفسه بالقوة فظلم وجار.

ويفهم من قوله: «فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى»، أن هذا الأسلوب حالة ضرورة وليست طريقاً عادياً سليماً.

وإذا تمت التولية عن طريق الاختيار فإنه لا بد من البيعة حيث لا تتعقد ولايته إلا بها. وقد تقدم الحديث عن البيعة وكيفيةها.

ونشير هنا إلى مسألة، هي : هل لا بد أن يبايع الناس كلهم الإمام، أو يكفي بعضهم؟ وخلاف أهل العلم في هذا طويل<sup>(٢٠٤)</sup>.

فبعضهم يرى أنه لا بد من مبايعة

الجميع. وقيل: يكفي مبايعة جمهور أهل الحل والعقد. وقيل: من تيسر حضورهم. وقيل: يكفي خمسة منهم. وقيل: أربعة. وقيل: ثلاثة. وقيل: اثنان. وقيل: واحد، وقيل: غير ذلك.

والذي رجحه كثير من المحققين: أنها تتعقد بمبايعة جمهور أهل الحل والعقد، وهذا ما انتصر له الإمام ابن تيمية<sup>(٢٠٥)</sup>.

أما ابن عبد البر فلو تأملنا عباراته في أثناء شرحه لحديث (ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن .. وجاء في آخره: ومناصحة ولادة الأمر، فإن دعوة المسلمين من ورائهم محيطة)<sup>(٢٠٦)</sup> حيث قال: «وأما قوله: فإن دعوتهم تحيط من ورائهم أو هي من ورائهم محيطة، فمعناه عند أهل العلم أن أهل الجماعة في مصر من أمصار المسلمين إذا مات إمامهم ولم يكن لهم إمام فأقام أهل ذلك المصر الذي هو حضرة الإمام وموضعه إماماً لأنفسهم اجتمعوا عليه ورضوه، فإن كل من خلفهم وأمامهم من المسلمين في الآفاق يلزمهم الدخول في طاعة ذلك

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- الإمام...» (٢٠٧).
- ٩- رد القلوب النافرة عنه إليه وجمع محبة الناس عليه.
- ١٠- الذب عنه بالقول والفعل (٢٠٨).
- وهذه الحقوق قابلة للاختصار، إذ كثير منها داخل في بعضها. وقد توقف ابن عبد البر عند جملة هذه الحقوق. ونسوقها كالآتي:
- إن الإمام وهو يتسنى أعلى منصب في الدولة لابد أن يكون له حقوق كبيرة تتفق والمنصب.
- وقد ذكر بعض أهل العلم أن للإمام عشرة حقوق:
- ١- الطاعة في المعروف.
  - ٢- بذل النصيحة له سراً وعلانية.
  - ٣- القيام بنصرته باطناً وظاهراً.
  - ٤- أن يعرف له عظيم حقه من الاحترام والتقدير.
  - ٥- إيقاظه عند غفلته وإرشاده عند هفوته.
  - ٦- تحذيره من عدو يقصده بسوء.
  - ٧- إعلامه بسيرة عماله.
  - ٨- إعانتته على ما تحمله من أعباء الأمة ومساعدته على ذلك.

وهو إرادة الخير للمنصوح له، بالإخلاص

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

والصدق والمشورة له<sup>(٢١٠)</sup>.

السلطان لزمه ذلك إذا رجا أن يسمع منه<sup>(٢١٢)</sup>.

ويدخل في ذلك من الحقوق السابقة الخامس والسادس والسابع التي صدرنا بها موضوع الحقوق وهي:

ثم يورد قول أبي الدرداء: «لا إسلام إلا بطاعة ولا خير إلا في الجماعة والنصح لله وللخليفة وللمؤمنين عامة»<sup>(٢١٣)</sup>.

١- إيقاظ الإمام عند غفلته وإرشاده عند هفوته.

إذا كان السلطان إماماً للناس والياً عليهم يطبق فيهم شرع الله، فمن طبائع الأمور أن يكون محترماً موقراً، لا يسب ولا يهان.

٢- تحذيره من عدو يقصده بسوء.

وإذا كان الوالي عدلاً كان تقديره واحترامه عبادة.

٣- إعلامه بسيرة عماله.

قال ابن عبد البر مبيناً معنى حديث: (إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابون لجلالي...) <sup>(٢١٤)</sup> «معنى هذا الحديث واضح في فضل المتحابين في الله، ومعنى قوله فيه -والله أعلم- أين المتحابون لجلالي: أين المتحابون إجلالاً ومحبة في، فمن إجلال الله عز وجل، إجلال أولياء الله ومحبتهم، ثم روى حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه-: (من تعظيم جلال الله: إكرام

وكذلك الإخلاص في أداء العمل في شؤون الدولة فكل ذلك من النصح للإمام وقد سبق إيضاح ابن عبد البر لهذه المسألة في القواعد التي تقوم عليها الإمامة، وإن جاء تركيزه على جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولذلك فإنه يقول لما ساق حديث تميم الداري (إن الدين النصيحة - ثلاثاً- قالوا: لمن يارسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم)<sup>(٢١١)</sup>.

ففي هذا الحديث أن من الدين النصح لأئمة المسلمين، وهذا أوجب ما يكون، فكل من واكلهم وجالسهم، وكل من أمكنه نصح

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ثلاثة: الإمام المقسط وذو الشبهة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه<sup>(٢١٥)</sup>.<sup>(٢١٦)</sup>
- وفي تعليقه على قصة تشييع أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان حينما بعثه إلى الشام<sup>(٢١٧)</sup>، قال: «وكان من سنتهم - أي الصحابة - تشييع الغزاة ابتغاء الثواب وفيه ما كانوا عليه من حسن الأدب وجميل الهدى، أداء ما يلزمهم من توقيف أئمة العدل وإجلالهم وبرهم»<sup>(٢١٨)</sup> وقوله هذا بمناسبة قول يزيد لأبي بكر: إما أن تركب وإما أن أنزل - حيث كان أبو بكر يمشي ويزيد كان راكباً.
- يذكر بعض أهل العلم - كالماوردي<sup>(٢١٩)</sup> أن الذي يلزم الإمام عشرة أشياء:-
- ١- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة.
  - ٢- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين.
  - ٣- حماية البيضة والذب عن الحرم.
- ٤- إقامة الحدود.
- ٥- تحصين الثغور.
- ٦- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة.
- ٧- جباية الفية والصدقات على ما أوجبه الشرع.
- ٨- تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير...
- ٩- استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفرض إليهم من الأعمال.
- ١٠- أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال.
- أما ابن عبد البر فيذكر هنا قاعدة تحدد معالم المسؤوليات على الإمام، حيث يقول: «ويجب على الإمام من النصح لرعيته كالذي يجب عليهم له، قال صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم)<sup>(٢٢٠)</sup>.
- وذلك على قاعدة: كل حق يقابله واجب. ونعرض للمسؤوليات والواجبات



## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وفق الآتي:

والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق، متى بلغت الحاكم وثبتت بالبينات.

وهذا أمر هام، وقد ألمح ابن عبد البر إليه بإشارات طفيفة حيث ساق عدداً من الأدلة والشواهد. كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢٢١)</sup> ويورد هنا كلام علي رضي الله عنه «حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك كان حقاً على المسلمين أن يسمعوا ويطيعوا»<sup>(٢٢٢)</sup>.

وهو قاعدة من قواعد الإسلام الكبيرة، والحكم لا يقوم إلا عليه، كما مر معنا في القواعد التي تقوم عليها الإمامة. كما مر معنا تقارير ابن عبد البر في هذه المسألة.

وزيادة في الإيضاح، فإن ابن عبد البر لما عرض قضية العدل والجور في الحكم (القضاء) أورد عدداً من النصوص القرآنية والحديثية.

فقد أورد قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾<sup>(٢٢٧)</sup>.

وكقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي أخرجه مالك وغيره: (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتن بهما، كتاب الله وسنة نبيه)<sup>(٢٢٣)</sup>.

ويعقب على ذلك بقوله: «الهدى كل الهدى في اتباع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي المبينة لمعاد كتاب الله»<sup>(٢٢٤)</sup>.

ومن جملة ما يلزم الأئمة: أخذ الزكاة وصرفها على مستحقيها<sup>(٢٢٥)</sup> وتنفيذ الحدود التي حدها الشارع كحد الزنا والقذف

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

وعمر نفسه هو الذي يقول: (ليس أحد إلا وله في هذا المال حق) (٢٣٤).

وإذا كان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - هو أقضى الناس فإنه هو القائل: «أيها الرعاء إن لرعييتكم حقوقاً: الحكم بالعدل والقسم بالسوية، وما من حسنة أحب إلى الله من حكم إمام عادل» (٢٣٥).

وقد تبين لنا في القواعد التي تقوم عليها الإمامة: أهمية الشورى وأنها شاملة لكل أمور المسلمين العامة مما لم يرد فيه نص أو إجماع، وصفات أهل الشورى، ومسائل أخرى.

والإمام حق عليه أن يستشير في كل نازلة، أو كما يقول ابن عبد البر: «إن القاضي والإمام والحاكم لا ينفذ قضاء، ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه ويقدر عليه من علماء موضعه» (٢٣٦)، وما يعضد ذلك قول عمر بن عبدالعزيز - فيما رواه عنه مالك «لا ينبغي لأحد أن يقضي إلا أن يكون عالماً بما مضى في

ثم يقول: «ومن ولي القضاء فليعدل» (٢٣٨) في المجالس، والكلام واللفظ» (٢٣٩).

وهنا يورد قصة اختصاص المسلم واليهودي إلى عمر بن الخطاب، وذلك فيما رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد (٢٣٠) عن سعيد بن المسيب: «أن عمر بن الخطاب اختصم إليه مسلم ويهودي، فرأى عمر أن الحق لليهودي فقضى له، فقال له اليهودي: والله لقد قضيت بالحق، فضربه عمر بالدرة، ثم قال: وما يدريك؟ فقال اليهودي: إنا نجد أنه ليس قاض يقضي بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك يسددانه ويوفقانه للحق مادام مع الحق، فإذا ترك الحق عرجا وتركاه» (٢٣١).

قال ابن عبد البر معلقاً: إنما ضرب عمر اليهودي - والله أعلم - لأنه كره مدحه وتركيبته لحكمه في وجهه (٢٣٢) ثم قال مستنبطاً فقه القصة: في هذا الحديث من الفقه أن المسلم والكافر والذمي في الحكم بينهما والفصل بين المسلمين سواء (٢٣٣).

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

سافر من المدينة إلى الشام من أجل الوقوف على الأحوال العامة للمسلمين والذميين.

ولذا فإن ابن عبد البر يعد سياقه لتلك القصة وهي طويلة، قال مستنبطاً فقهاها: «وفي هذا الحديث من المعاني خروج الخليفة إلى أعماله يطالعها، وينظر إليها، ويعرف أحوال أهلها» (٢٤٠).

وعمر نفسه هو الذي يقول: «لو ماتت شاة ضائعة بالفرات، لقلت: إن الله عز وجل سألني عنها» (٢٤١).

ومما يؤكد ذلك الحديث الصحيح الذي أورده ابن عبد البر: «من استرعاه الله رعية فلم يحطهم بالنصيحة وحسن الرعاية لم يرح راحة الجنة» (٢٤٢).

ب- اختيار الولاة والعمال الأكفيا: وهذه أمانة عظيمة على الإمام بلاشك، وقد أشار إليها ابن عبد البر بقوله: «يكون أمراؤه (يعنى الإمام) في كل أفق يتخيرهم ويتفقد أحوالهم» (٢٤٣).

ج- متابعة العمال والولاة ومحاسبتهم: روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت:

السنة، مستشيراً لذوي العلم» (٢٣٧).

وعمر بن عبد العزيز الذي يقول ذلك القول كان أسرع الناس وأكثرهم التزاماً بالشورى، ولهذا كان كما يقول ابن عبد البر: «لا ينفذ كتاباً ولا يأمر بأمر ولا يقضي بقضية إلا عن رأي العلماء الجلة، ومشاورتهم والصدر عما يجمعون عليه ويذهبون إليه ويرونه من السنن الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه المهتدين بهديه» (٢٣٨).

وهو من القواعد التي تقوم عليها الإمامة، ومن أجل مسؤوليات الإمام، وتقدم بيان ذلك. وهنا نؤكد على بعض صور النصح ومظاهره:

أ- تفقد شؤون الرعية والإشراف عليها، والسؤال عنها، كما كان على ذلك هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهدي خلفائه.

فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يتابع قضايا الأمة في كل مكان (٢٣٩) وقد

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

الحذب لأنه كان يعلم أن كل راع مسؤول عن رعيته» (٢٤٩)

ج- تعليم الناس وإرشادهم وتأمين كل مايلزم لذلك:

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه ويربهم على عينه وكان يرسل البعوث والولاة يعلمون ويقضون بين الناس (٢٥٠).

ولأهمية العلم والتعلم والتعليم جاءت الإشادة بهذا كله في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه كتاباً مستقلاً بعنوان: (كتاب العلم)، ونهج منهجه كثير من المحدثين.

ولما جاء ابن عبد البر على حديث (ما من داع يدعو إلى هدى إلا كان له مثل أجر من تبعه ...) الحديث (٢٥١). قال: «حديث هذا الباب أبلغ شيء في فضائل تعليم العلم اليوم والدعاء إليه، وإلى جميع سبل البر والخير» (٢٥٢).

وألف الإمام ابن عبد البر مؤلفاً كبيراً

«مُرَّ على عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع

عظيم، فقال عمر: ما هذه الشاة ؟

فقالوا: شاة من الصدقة ، فقال عمر :

ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون،

لاتفتنوا الناس، لا تأخذوا حَزرات (٢٤٤)

المسلمين، نكبوا عن الطعام» (٢٤٥) (٢٤٦)

ويعلق ابن عبد البر على هذا بقوله: إن

عمر كان شديد الإشفاق على المسلمين

كالطير الحذر، وهكذا يلزم الخلفاء فيمن

أمروه واستعملوه، الحذر منهم وإطلاع

أعمالهم (٢٤٧).

وروى مالك أيضاً بسنده: «أن عمر بن

الخطاب كتب إلى عماله: إن أهم أمركم

عندي الصلاة ....» (٢٤٨) ويعلل ابن

عبد البر ذلك بقوله: «إنما خاطب (عمر)

العمال لأن الناس تبع لهم، كما جاء في

المثل: الناس على دين الملك، وروي عن

النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (صنفان

من أمتي إذا صلحا صالح الناس: هم الأمراء

والعلماء) .. وكان عمر لرعيته كالأب

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

بعنوان: (جامع بيان العلم وفضله) أورد فيه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وآثار السلف وأقوال الحكماء في فضل التعلم وآدابه وتعلمه ونشره. ومما أوردته في فضل نشر العلم للناس حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: (تعلموا العلم فإن تعليمه لله خشية وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله صدقة)<sup>(٢٥٣)</sup> ثم قال: هذا حديث حسن جداً ولكن ليس له إسناده قوي، وذكر في التمهيد بسنده: أن عمر بن عبدالعزيز كان يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعملوا بما عندهم ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب إليه بها<sup>(٢٥٤)</sup>.

إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فرفق به»<sup>(٢٥٥)</sup>. وابن عبد البر في شرحه للحديث الذي أخرجه مالك عن معاذ بن جبل أنه قال لما بعثه إلى اليمن: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرر أن قال: «أحسن خلقك للناس يامعاذ بن جبل»<sup>(٢٥٦)</sup>.

قال في آخر شرحه: «وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً بتحسين خلقه إذ بعثه إلى اليمن أمر بالرفق بالناس، وكذلك يلزم الخليفة إذا بعث عاملاً أن يوصيه بذلك، وبمثله، تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢٥٧)</sup>.

ولما جاء على خير: مكاتبة أبي عبيدة بن الجراح لعمر يطلب منه مدداً بسبب ما أصاب الجيش من الجهد الشديد في ملاقات الروم<sup>(٢٥٨)</sup> قال مستنبطاً: وفي الخبر أن الرئيس حق عليه الحذر على جيشه، وأن لا يقدمهم على الهلكة، ولذلك أوصى بعض

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

لأن هذا من الفساد العظيم في الأرض،  
والفساد في الأرض موجب لإراقة الدماء  
بإجماع إلا أن يتوب فاعل ذلك من قبل أن  
يقدر عليه، والانهمزام عندهم ضرب من  
التوبة» (٢٦٢)

وروى ابن عبد البر بسنده أن عمر بن  
عبد العزيز كتب بشأن الخوارج: «إن كان من  
رأي القوم أن يسيحوا في الأرض من غير  
فساد على الأئمة، ولا على أحد من أهل  
الذمة ولا يتناولون أحداً، ولا قطع سبيل من  
سبل المسلمين فليذهبوا حيث شاؤوا، وإن  
كان من رأيهم القتال فوالله لو أن أبكارى  
من ولدى خرجوا رغبة عن جماعة المسلمين  
لأرقت دماءهم ألتمس بذلك وجه الله والدار  
الآخرة» (٢٦٣)

ب- ولما تكلم ابن عبد البر عن حكم ترك  
الصلاة والزكاة، وأن ذلك يوجب القتال كما  
فعل أبو بكر الصديق في مانعي الزكاة قال  
بعد عرض أدلة هذا القول: «هذا كله احتج  
به الشافعي - رحمه الله - وقال: ففي هذا  
دلالة على أن من امتنع مما افترض الله

السلف من الأمراء أمير جيشه، فقال له: كن  
كالتاجر الكيس الذي لا يطلب ربحاً إلا بعد  
إحراز رأس ماله» (٢٥٩).

أما في الخارج فمن العدو الكافر.  
«فإذا أظل العدو بلدة مقاتلاً لها تعين  
الفرض على كل أحد حينئذ في خاصته على  
قدر طاقته خفيفاً وثقيلاً، شاباً وشيخاً حتى  
يكون فيمن يكاثر العدو نكاية بهم» (٢٦٠).  
وعلى الإمام أن يتابع ذلك بنفسه.  
«وخروجه بنفسه في الغزوات من السنن،  
وكذلك إرساله السرايا، كل ذلك سنة  
مسنونة» (٢٦١).

وأما في الداخل فمن أصحاب الشذوذ  
الفكري والأهواء والأغراض المادية،  
والإفساد في الأرض.

أ- قال ابن عبد البر: «أجمع العلماء  
على أن من شق العصا وفارق الجماعة وشهر  
على المسلمين السلاح وأخاف السبيل وأفسد  
في الأرض، فقتلهم وإراقة دمائهم واجب،

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

عليه، كان على الإمام أخذه به، وقتاله عليه، وإن أتى ذلك على نفسه»<sup>(٢٦٤)</sup> وقد ساقه ابن عبد البر مقرأً له.

### أ- حقوق المسلمين:

حقوق المسلم كثيرة وعظيمة، منها حقوق فردية ومنها حقوق جماعية، والحقوق الفردية تشمل الإنسان في نفسه وعرضه وعقله ودينه وماله وهي المعروفة بالضرورات الخمس.

وقد جاءت النصوص الكثيرة والمتواترة في وجوب المحافظة على هذه الضرورات، وأنه لا يجوز لأحد أن ينتهكها. بل أجاز الشارع للإنسان أن يدافع عنها ولو بالقتال وأنه إذا قتل فهو شهيد، كما في الحديث عن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»<sup>(٢٦٧)</sup>.

قال ابن عبد البر: «قال الشافعي: إذا صال الجمل على الإنسان وأرداه فلا ضمان عليه»<sup>(٢٦٨)</sup>، كما لو قصده رجل ليقنتله فدفعه عن نفسه ولم يقدر على دفعه إلا

يطلق لفظ: الرعية ويراد به لغة: عامة الناس الذين عليهم راع يدبر أمرهم ويرعى مصالحهم، وجمعه: رعايا<sup>(٢٦٥)</sup>، والمعنى نفسه في الشرع، أما من الناحية الاصطلاحية فهو (كل من كانوا تحت الولاية العامة لأمر المؤمنين)<sup>(٢٦٦)</sup>.

وهم في الجملة فئتان:

١- المسلمون. ٢- أهل العهد.

وكل من هؤلاء له حقوق وعليه واجبات. وجملة الحقوق هذه تعود إلى الواجبات والمسؤوليات التي على الإمام، كما أن جملة الواجبات تعود إلى الحقوق المشروعة للإمام. إذ حقوق الإمام هي واجبات على الرعية، وواجبات الإمام هي حقوق للرعية في جملة الأمر. ولكن لا بأس أن نزيد الأمر توضيحاً هنا بإشارات مناسبة.



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

لكونه مسؤولاً يجب عليه أن يحافظ على تلك الضرورات ويرعاها ويسعى في تأمينها وسلامتها.

ولنضرب بعض الأمثلة - في تلك القضايا الكبرى - لدى الإمام ابن عبد البر:

إنَّ على الإمام رعاية النفوس المعصومة والمحافظة عليها. ومن ذلك علاج المرضى وعزل أصحاب الأمراض المعدية الخطيرة لئلا تتسبب في إيذاء الآخرين.

وقد أورد ابن عبد البر الخبر الذي في موطأ مالك<sup>(٢٧٥)</sup>: أن عمر بن الخطاب مر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبیت، فقال لها: يا أمة الله لا تؤذي الناس، لوجلست في بيتك، فجلست، فمر بها رجل بعد ذلك، فقال لها: إن الذي كان قد نهاك قد مات فاخرجي، فقالت: ماكنت لأطيعه حياً وأعصيه ميتاً).

ثم يعلق ابن عبد البر قائلاً: «في هذا الحديث من الفقه الحكم بأن يحال بين المجذومين وبين اختلاطهم بالناس، لما في

بضربه فضربه فقتله كان هدراً.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قتل دون ماله أو دون نفسه فهو شهيد)<sup>(٢٦٩)</sup> وحين أورد الحديث الذي أخرجه مالك<sup>(٢٧٠)</sup> عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه...».

قال: «في هذا الحديث النهي عن أن يأكل أحد أو يشرب أو يأخذ من مال أخيه شيئاً إلا بإذنه، وذلك عند أهل العلم محمول على ما لا تطيب به نفس صاحبه، قال صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه»<sup>(٢٧١)</sup>.

وقال: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام)<sup>(٢٧٢)</sup> يعني من بعضكم على بعض»<sup>(٢٧٣)</sup>.

وورد أيضاً: «إن الله حرم من المؤمن دمه وعرضه وماله»<sup>(٢٧٤)</sup>.

فهذه الحقوق يجب على كل إنسان عاقل أن يحافظ عليها في ذاته وفي غيره بحيث لا يعتدي على نفسه ولا على غيره. والإمام

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

معديكرب وحديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الأمير إذا ابتغى الرببة في الناس أفسدهم) (٢٨٠) « (٢٨١) .

ذلك من الأذى لهم، وأذى المؤمن والجار لا يحل. وإذا كان آكل الثوم يؤمر باجتناّب المسجد، وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ربما أخرج إلى البقيع، فما ظنك بالجدام؟ وهو عند بعض الناس يعدي، وعند جميعهم يؤذي» (٢٧٦) .

- فالفقير له نصيب من الزكاة فرضه الله له ، ولو مات وعليه دين استدانه لحاجة ولم يكن في تركته ما يفي، للزم الإمام أن يؤدي عنه دينه. قال ابن عبد البر شارحاً الحديث الذي أخرجه مالك (٢٨٢) عن أبي قتادة (٢٨٣) قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر أيكفر الله عني خطاياي؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، فلما أدبر الرجل ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كيف قلت؟ فأعاد عليه قوله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (نعم إلا الدين كذلك قال لي جبريل).

حرم الإسلام كل ما يمس شرف الإنسان من غيبة وغيمة وسب وقذف وسخرية وتجسس ونحو ذلك.

وفي أثناء شرح ابن عبد البر لحديث أبي هريرة - عند مالك وغيره - (٢٧٨) (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً) قال: «وروينا من حديث معاوية أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم)» (٢٧٩). وقال أبو الدرداء: (كلمة سمعها معاوية فنفعه الله بها) ... ومن حديث المقدام بن

قال ابن عبد البر: «.. وهذا كله كان

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

يستسلف للمساكين على الصدقات ولسائر المسلمين على بيت المال، لأنه كالوصي لجميعهم أو الوكيل» (٢٨٦).

والمعاهدون في دار الإسلام صنفان: أهل ذمة، وهم الذين يعطون العهد الدائم بشرط دفع الجزية، ومستأمنون: وهم الذين يعطون أماناً مؤقتاً للبقاء في دار الإسلام.

والأصل في عهد الذمة قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ (٢٨٧).

والأصل في إعطاء الأمان المؤقت قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾ (٢٨٨).

والعهد له حرمة عظيمة. يقول ابن عبد البر: «إذا كان دم الحربي الكافر يحرم بالأمان فما ظنك بالمؤمن الذي يصبح

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين قبل أن يفتح الله عليه الفتوحات في أرض العرب، وقبل أن تترادف عليه الزكوات، فلما كان ذلك أنزل الله عليه سورة براءة وفيها للغارمين سهم، وأنزل آية الفبيء، وفيها حقوق للمساكين وابن السبيل والأنصار والمهاجرين والذين جاءوا من بعدهم إذا كانوا لمن سبقهم بالإيمان مستغفرين، فلما نزل ذلك كله في آية الفبيء وآية قسم الصدقات للفقراء والغارمين، قال رسول الله (من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ديناً أو عيلاً فعلي) (٢٨٩).

فكل من مات وقد أدان ديناً في مباح ولم يقدر على أدائه فعلى الإمام أن يؤدي ذلك عنه من سهم الغارمين أو من الصدقات كلها.... وكذلك إذا أوصى بالدين ولم يكن عنده ما يؤدي منه ولا قدر على أدائه في حياته فعلى الإمام أن يؤدي عنه دينه كما وصفنا، إذ الأخير مسؤول عنه» (٢٩٠).

- ولو أن بيت المال خلا من المال واحتاج الناس إلى أعطيات «كان على الإمام أن

## آراء ابن عبد البر في الإصامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

ويمسي في ذمة الله ؟ كيف ترى في الغدر به والقتل. وقد قال صلى الله عليه وسلم (الإيمان قيد الفتك، لا يفتك مؤمن) (٢٨٩) « (٢٩٠).

والفتك : أن يأتي الرجل صاحبه وهو غاراً غافل فيشد عليه فيقتله ، والمعنى أن الإيمان يمنع عن الفتك كما يمنع القيد عن التصرف (٢٩١).

ثم يقول ابن عبد البر: والغدر أن يؤمن الحربي ثم يقتل وهذا لا يحل بإجماع. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يرفع لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة، يقال: هذه غدرة فلان) (٢٩٢) رواه مالك... وقد كان عمر رضي الله عنه يقول: (لا أوتى بأحد فعل ذلك إلا قتلته)، وهذا - عند أهل الحجاز تغليظ، إذ لا يقتل مؤمن بكافر عندهم، وهو الحق لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢٩٣) فالغدر أو نقض العهد من كبائر الذنوب.

وهذا العهد يترتب عليه المحافظة على الدمييين والدفاع عنهم «وذلك أنهم إنما

وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرؤا ببلادهم، ويقاتل عنهم عدوهم» (٢٩٤).

وهكذا فإن أموالهم لها حرمة فلا يجوز الاعتداء عليها ولا أخذ شيء منها إلا بحق مشروع ، كالجزية، والعشور. وبناء على ذلك فيجوز لهم التنقل في دار الإسلام في أمن وسلام، ولا يمنعون إلا من دخول الحرم المكي الشريف. لكن لا يقيمون في جزيرة العرب إقامة دائمة (٢٩٥).

ومن حقوقهم الرفق بهم وعدم إيذائهم ومخاطبتهم بالتي هي أحسن. وقد ساق ابن عبد البر خبر تأمين صفوان بن أمية قبل أن يسلم (... فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً لصفوان، ودعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام وأن يقدم عليه، فإن رضي أمراً قبله، وإلا سيره شهرين، فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه ناداه على رؤوس الناس: يا محمد إن

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

.... وفيه بيان ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاجتهاد والحرص على دخول الناس في الإسلام.

وفيه إجازة تكتية الكافر إذا كان وجهاً ذا شرف وطمع بإسلامه، وقد يجوز ذلك وإن لم يطمع بإسلامه، لأن الطمع ليس بحقيقة توجب عملاً، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموا) (٢٩٧) ولم يقل إن طمعتم بإسلامه، ومن الإكرام دعاؤه بالتكتية» (٢٩٨)

ولما بحث مسألة السلام على أهل الذمة (٢٩٩) والرد عليهم، أورد رأي بعض العلماء القائل بأنه يقول في رده: عليك السلام بكسر السين، أي الحجارة . فعلق على ذلك بقوله:

«وهذا غاية في ضعف المعنى، ولم يبح لنا أن نشتمهم ابتداءً، وحسبنا أن نرد عليهم بمثل ما يقولون في قول: وعليك، مع امتثال السنة التي فيها النجاة لمن تبعها» (٣٠٠).

وفي شرحه لحديث (لا تلقوا الركبان

هذا وهب بن عمير جاءني بردائك، وزعم أنك دعوتني إلى القدوم عليك فإن رضيت أمراً قبلته وإلا سيرتني شهرين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب، فقال: لا والله حتى يتبين لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسيير أربعة أشهر، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بحنين فأرسل إلى صفوان يستعيره أداة وسلاحاً عنده، فقال صفوان: طوعاً أم كرهاً؟ فقال: بل طوعاً، فأعاره الأداة والسلاح التي عنده، ثم خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حينئذ وانطائف، وهو كافر وامراته مسلمة... (٢٩٦).

ثم قال ابن عبد البر مستنبطاً فقه القصة: في هذا الحديث إثبات الأمان للكافر، ودعاؤه إلى الإسلام وإن كان له شوكة، وكانت كلمة الإسلام العالية، وهذا مالا خلاف فيه على هذا الوجه ولا سيما إذا طمع بإسلامه، وفيه التأمين على شروط تجوز وعلى الخيار فيها.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

«وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا» دخل فيه الكافر  
والمؤمن» (٣٠٤).

سبق القول بأن الإمام له حقوق، من  
أهمها:  
الطاعة، والنصح، والاحترام.  
وهذه كلها في حقيقة الأمر مسؤوليات  
الأمة نحو الإمام.  
وكل منها قاعدة عظيمة من قواعد  
السياسة والإمامة لا ينتظم الأمر إلا بها.  
ولنتصور دولتين:

إحداهما: يقوم رعاياها بواجب الطاعة  
بالمعروف ومحض النصح للإمام، مع احترامه  
من غير تقديس، ثم معاونته ومناصرته على  
أداء الوظائف والأعمال المنوطة بالدولة.  
الأخرى: يكون الرعايا سلبيين في  
المعاملة متمردين في التصرفات، يخادعون  
ويغشون أمراءهم ومسؤوليهم ولا ينصحون  
في أداء الأعمال المناطة بهم. إن البون  
شاسع - في نظر العقائل - بين هاتين

ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا  
تناجشوا...» (٣٠١).

قال: «وأجمع الفقهاء على أنه لا يجوز  
دخول المسلم على الذمي في سومه إلا  
الأوزاعي وحده، فإنه قال: لا بأس بدخول  
المسلم على الذمي في سومه .. وحجة سائر  
الفقهاء أن الذمي لما دخل في نهيه صلى  
الله عليه وسلم عن بيع الغرر وبيع مالم  
يقبض والنجش وبيع مالم يضمن ونحو ذلك  
كان كذلك في السوم على سومه، وإذا أطلق  
الكلام على المسلمين دخل فيه أهل  
الذمة» (٣٠٢).

وفي تعليقه على حديث عيادة  
المريض (٣٠٣)، قال: «وفي هذا الحديث فضل  
عيادة المريض وهذا على عمومه في الصالح  
وغيره وفي المسلم وغيره، والله أعلم. وقد  
عاد رسول الله كافراً، وقد كره بعض أهل  
العلم عيادة الكافر، لما في العيادة من  
الكرامة، وقد أمرنا أن لا نبداهم بالسلام  
فالعيادة أولى أن لا تكون، فإن أتونا فلا  
بأس بحسن تلقيهم لقول الله عز وجل

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

ثم يقول: «والجزية على ماصولها عليه من قليل أو كثير في أرضهم وأعناقهم وليس في أموالهم زكاة» (٣٠٦).

الدولتين فالأولى حرية بحلول الأمن والاستقرار والتقدم والرفق، والأخرى حرية بحلول الخوف والجوع والتخلف.

الدولة المسلمة دولة ذات كيان راسخ، وذات رسالة عالمية خالدة، تؤم الناس في الخير وإلى الخير، وتطبق الحق - مثلاً - برسالة محمد صلى الله عليه وسلم - وتدعو إليه.

قال الله عز وجل : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٣٠٧).

لذا فليست هذه الدولة بمعزل عن المجتمعات البشرية الأخرى ولا تقف موقفاً سالباً تجاه مصلحة الإنسان وحقوقه، بل تسعى جاهدة لنشر الدعوة الإسلامية، ممثلة بعقيدتها وشريعته وأخلاقها وآدابها، لإخراج الناس من الظلمات إلى النور. وفي القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى

المعاهدون قسمان: ١- أهل الذمة. ٢- المستأمنون. وأهل الذمة عليهم واجبان بارزان : الأول: أداء الجزية وما في معناه كالخراج.

الثاني: التزام أحكام الإسلام في الجملة. أما المستأمنون فلا جزية عليهم. وقد ركز ابن عبد البر على بيان الواجب الأول.

فقال: «أهل العهد وأهل الذمة سواء، وهم أهل العنوة يقرون بعد الغلبة عليهم فيما جعله للمسلمين وأفاءه عليهم منهم ومن أرضهم فإذا أقروهم كانوا أهل عهد وذمة تضرب على رؤوسهم الجزية ما كانوا كفاراً، ويضرب على أرضهم الخراج فيئاً للمسلمين» (٣٠٥).

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

الله عليه وسلم منهاج متكامل في أسلوب التعامل مع الكفار في كل الجوانب السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، في حالتي السلم والحرب.

وقد طبق هذا المنهج خلال مراحل التاريخ الإسلامي، وبالأخص في عهد الخلفاء الراشدين.

والعلماء شرحوا هذا المنهج وأبانوه، ويسروه للتطبيق.

وبطبيعة الحال لن نجد لدى العالم الواحد منهجاً أو نظاماً متكاملاً يمثل النظام الإسلامي كله.

وابن عبد البر - وإن كان من أبرز علماء الإسلام في القرن الخامس - فهو إنما يشرح ما كان له مناسبة في موضوعه الذي يطرقه. فما الآراء التي طرحها هنا؟

هذا ما سنعرضه، في مجالي السلم والحرب.

تقوم علاقة المسلمين بالكفار في حال

السلم على أمور:

(١) أن علاقة الدولة المسلمة بالكفار تقوم على الدعوة إلى الله . سواء أبلغتهم الدعوة أم لم تبلغهم.

«فأما من لم تبلغه الدعوة لبعده داره فلا بد من دعائه قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا

مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (٣٠٨)» (٣٠٩).  
وحكى المزني عن الشافعي: من لم تبلغهم الدعوة لم يقاتلوا حتى تبلغهم الدعوة، يدعون إلى الإيمان. قال: وإن قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى قاتله الدية» (٣١٠).

وإذا كانت قد بلغتهم الدعوة فهل تلزم دعوتهم قبل القتال؟

هنا يسوق ابن عبد البر كلام أهل العلم، ثم يقول: «قال الحسن بن صالح ابن حي<sup>(٣١١)</sup>: يعجبني كلما حدث إمام بعد إمام أحدث دعوة لأهل الشرك، قال أبو عمر (يعني نفسه) هذا قول حسن والدعاء قبل القتال على كل حال حسن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر سراياه



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

بمنزلة الكلام وأمان الرفيع والوضيع جائز  
عند جماعة العلماء. وأمان العبد والمرأة عند  
الجمهور جائز»<sup>(٣١٥)</sup>.

ويورد ابن عبد البر هذه الحادثة عن  
فضيل الرقاشي<sup>(٣١٦)</sup> «قال: حاصرنا حصناً  
فمكثنا ما شاء الله لانقدر على شيء منه  
وإذا هم قد فتحو باب الحصن يوماً،  
وخرجوا إلينا فقلنا: مالكم؟ قالوا: قد  
أمنتمونا، فقلنا: ما أمناكم فقالوا: بلى،  
فأخرجوا نشابة فيها كتاب أمان لهم كتبته  
عبد منا، فقلنا: إنما هذا عبد، ولا أمان له،  
فقالوا: إنا لانعلم العبد منكم من الحر،  
فكففتنا عنهم، وكتبنا إلى عمر بن الخطاب  
فكتب إلينا: إن العبد المسلم ذمته ذمة  
المسلمين، فأجاز له الأمان»<sup>(٣١٧)</sup>.

وقال ابن عبد البر: «قال سعيد: كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى  
أهل قرية دعاهم إلى الإسلام، فإن أجابوه  
خلطهم بنفسه وأصحابه وإن أبوا آذنتهم على  
سواء، وكان أدنى أصحابه إذا أعطاهم  
العهد وفوا به أجمعون»<sup>(٣١٨)</sup>.

بذلك، وكان يدعو كل من يقاتله مع اشتها  
كلمته ودينه في جزيرة العرب وعلمهم  
بمناذته إياهم ومحاربتهم من خالفه»<sup>(٣١٢)</sup>.

ثم يورد حديث سهل بن سعد أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر:  
(لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه،  
فذكر أن الناس طمعوا في ذلك، فلما كان  
من الغد، قال: أين علي؟ فقال: على  
رسلك، انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم  
فإذا نزلت بساحتهم فادعهم إلى الإسلام  
وأخبرهم بما يجب عليهم منه من الحق أو من  
حق الله، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً  
واحداً خير لك من حمر النعم»<sup>(٣١٣)</sup>.

ويورد آثراً أخرى ثم يقول: «فلهذه  
الآثار قلنا إن الدعاء أحسن وأصوب»<sup>(٣١٤)</sup>.  
(٢) جواز تأمين الكفار أفراداً وجماعات  
وعقد المعاهدات معهم:

«ولا خلاف - كما يقول ابن عبد البر -  
بين العلماء في أن من أمن حربياً بأي كلام  
لهم به الأمان، فقد تم له الأمان. وأكثرهم  
يجعلون الإشارة بالأمان إذا كانت مفهومة

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وهكذا يبدو من خلال السياق أن ابن عبد البر يجيز عقد الأمان الفردي والجماعي وأن من حق كل فرد مسلم أن يمنح الأمان للحرابي، وذلك ينبئ دون شك عن سماحة الإسلام في تعامله مع الكفرة المسالمين.

(٣) وهل يجوز للدولة المسلمة أن تستعين بالكفار على قتال الكفار؟

هنا يعرض ابن عبد البر المسألة بإجمال، فيذكر آراء العلماء ولا يرجح شيئاً فقد ذكر في تعليقه على قصة شهود صفوان بن أمية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيناً والطائف ما يأتي: «وأما شهود صفوان بن أمية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيناً والطائف وهو كافر، فإن مالكا قال: لم يكن ذلك بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال مالك: ولا أرى أن يستعان بالمشركون على قتال المشركون، إلا أن يكونوا خدماً أو نواتية» (٣١٩).

وروى مالك ... عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل أتاه، فقال: جئت لأتبعك وأصيب معك في حين

خروجه إلى بدر: (إنا لا نستعين بمشرك) (٣٢٠) .. وقال الشافعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابهم: لا بأس بالاستعانة بأهل الشرك على قتال المشركون إذا كان حكم الإسلام هو الغالب عليهم، وإنما تكره الاستعانة بهم إذا كان حكم الشرك هو الظاهر، وقد روي أنه لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أبي سفيان للخروج إليه يوم أحد انطلق وبعث إلى بني النضير وهم يهود، فقال لهم: إما قاتلتم معنا وإما أعرقونا سلاحاً، قال أبو عمر: هذا قول يحتمل أن يكون لضرورة دعت به إلى ذلك» (٣٢١).

وكأن ابن عبد البر - في ظاهر كلامه - لا يميل إلى الجواز.

(٤) والإسلام متميز في كل أحكامه وتشريعاته:

وعلى أهله أن يكونوا كذلك متميزين مستقلين في عقيدتهم وفكرهم ولا يتشبهون بالكفار.

فقد «كان صلى الله عليه وسلم يحب

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

مخالفة أهل الكتاب وسائر الكفار، وكان يخاف على أمته اتباعهم، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم على جهة التعيير والتوبيخ: (لتتبعن سنن الذين كانوا قبلكم حذو النعل بالنعل، حتى إن أحدهم لو دخل جحر ضب لدخلتموه) (٣٢٢) (٣٢٣).

لا بد أن تكون قائمة على العدا والبغض بسبب كفرهم، ولا تجوز محبتهم، والقرآن مليء بالآيات الموجهة لهذا الأمر.

كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (٣٢٤).

قال ابن عبد البر في أثناء شرحه لحديث: (إن الله تعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون لجلالي...) (٣٢٥): «ومن البغض في الله: بغض من حاد الله وجاهر بمعاصيه أو ألحد في صفاته وكفر به، وكذب رسله، أو نحو هذا كله» (٣٢٦).

فالعلاقة طبيعتها الأخذ والإعطاء، فماذا نأخذ منهم وماذا نعطيهم في الجوانب العلمية؟

أما ما نأخذ منهم، فهو إما له صلة بأمر الدين، وإما في أمور دنيوية عامة. فأما الجوانب الدينية فما كان منها باطلاً تركناه، وما كان حقاً قبلناه، وما سكت عنه أو لا دليل عليه رويناه وحكيناه بلا تصديق ولا تكذيب.

قال ابن عبد البر بعد إيراد حديث (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي) (٣٢٧).

قال: «قال الشافعي رحمه الله: هذا أشد حديث روي في تخريج الرواية عمن لا يوثق بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه صلى الله عليه وسلم معلوم منه أنه لا يبيع اختلاق الكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم، فلما فرق بين الحديث عن بني إسرائيل وبين الحديث عنه صلى الله عليه وسلم لم يحتمل إلا أنه أباح الحديث عن بني

## آراء ابن عبد البر في الإساءة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وتقدم رأي ابن عبد البر في حكم دعوتهم قبل القتال سواء أبلغتهم الدعوة أم لم تبلغهم.

وقد أورد ابن عبد البر مسألة تعليم الكافر القرآن، أو إعطائه شيئاً - كدراهم مثلاً - فيه آيات قرآنية<sup>(٣٣٠)</sup>.

وذكر أن فيها قولين:

١- الجواز وهو قول أبي حنيفة.

٢- الكراهة وهو قول مالك.

وللشافعي روايتان.

قال ابن عبد البر: «الحجة لمن كره ذلك قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(٣٣١)</sup>. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يمس القرآن إلا طاهر)<sup>(٣٣٢)</sup>. وقد كره مالك وغيره أن يعطى الكافر ديناراً أو درهماً فيه سورة أو آية من كتاب الله تعالى وما أعلم في هذا خلافاً إذا كانت آية تامة أو سورة، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم إذا كان فيهما اسم من أسماء الله<sup>(٣٣٣)</sup>».

أما أن يكتب المسلم إلى الكفار كتاباً

إسرائيل عن كل أحد، وأنه من سمع منهم شيئاً جاز له أن يحدث به عن كل من سمعه منه كائناً من كان وأن يخبر عنهم بما بلغه، لأنه - والله أعلم - ليس في الحديث عنهم ما يقدر في الشريعة ولا يوجب فيها حكماً، وقد كانت منهم الأعاجيب فهي التي يحدث بها عنهم، لا شيء من أمور الديانة<sup>(٣٣٨)</sup>.

قلت: أي مما يتعارض مع أحكام الشريعة.

وأما ما نعطيههم، فقد سبق القول بأن العلاقة قائمة على الدعوة، فالمسلمون مطالبون بتبليغ الإسلام إلى من يجهله ومن هنا كاتب النبي صلى الله عليه وسلم الملوك في عهده.

ففي صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى، وإلى قيصر، وإلى النجاشي، وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم)<sup>(٣٣٩)</sup>.

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

لاتكاد تحصى حيث توسعوا في مباحثها، نظراً لدقتها، ولكثرة النصوص الشرعية الواردة بشأنها. ولن ندخل في تفصيلاتها - بطبيعة الحال - فهذا خارج عن موضوعنا، ولكن نشير هنا إشارات إلى القواعد الضابطة في تلك القضايا لدى الإمام ابن عبد البر رحمه الله.

### (أ) النكاح:

قال ابن عبد البر بعد أن تحدث عن حكم نكاح الكافرات: «ولا أعلم خلافاً في نكاح الكتابيات الخرائر... إذا لم تكن من نساء أهل الحرب، فإن كن حريبات فأكثر أهل العلم على كراهية نكاحهن لأن المقام له ولزيته بدار الحرب حرام عليه» (٢٣٥).

ودليله في هذا قوله تعالى في سياق تعداد من يجوز نكاحهن ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ (٢٣٦). وقال: «إن معنى (محصنات) هنا عفيفات».

### (ب) الموارث:

قال ابن عبد البر: «الكافر لا يرث المسلم

فيه آية قرآنية فيقول ابن عبد البر: «أما إذا دعا إلى الإسلام أو كانت ضرورة إلى ذلك فلا بأس به لما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال أخبرني أبو سفيان بن حرب فذكر قصة هرقل وحديثه قال: (هذا كتاب رسول الله وإذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فأني أدعوك بدعاء الإسلام، أسلم تسلم يزيد الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، و﴿يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً﴾» (٢٣٤).

ذلك في الجوانب الدينية، أما الجوانب الدنيوية، فيبدو أن الأمر فيه سعة، وإن كنت لم أظفر بكلام صريح عند ابن عبد البر في الموضوع.

(٧) أما العلاقة الاجتماعية: في قضايا النكاح والموارث والديات والطعام ونحو ذلك، فإن فيها تفصيلات عند الفقهاء،

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

يقول باسم المسيح، وما ذبح للكنائس وللموتى، وذبيحة نصارى العرب... فمثل هذه المسائل أفاض فيها ابن عبد البر، وذكر آراء أهل العلم وأدلتهم<sup>(٣٤٢)</sup>.

(٨) أما العلاقة في الأمور المادية: فالأمر فيها واسع في نظري، ويدل لذلك حديث معاملة النبي صلى الله عليه وسلم ليهود خيبر على شطر ما يخرج منها<sup>(٣٤٣)</sup>، وقد أطال الكلام فيه ابن عبد البر رحمه الله<sup>(٣٤٤)</sup>.

وقد عني الإسلام بتنظيم شؤون الحرب عناية لانظير لها في النظم البشرية قاطبة. ومن بديع الألفاظ التي جاءت في الشريعة لفظ: الجهاد، فقد شاع استعماله في القرآن والسنة أكثر من أي لفظ آخر كالحرب أو القتال. والسفر في ذلك - والله أعلم - أن الجهاد أعم من الحرب فهو يشمل: الجهاد بالنفس وباللسان وبالمال. كما يشمل: الجهاد باليد واللسان والقلب.

بإجماع المسلمين»<sup>(٣٣٧)</sup>.

وأما إرث المسلم من الكافر فمسألة اختلف فيها السلف، وكان معاذ بن جبل ومعاوية يورثان المسلم من الكافر. وقال الجمهور لا يرث المسلم الكافر كما لا يرث الكافر المسلم<sup>(٣٣٨)</sup>.

(ج) الديات:

ذكر ابن عبد البر خلاف أهل العلم في مقدار دية الكافر، هل تكون مثل دية المسلم أو نصفها أو ثلثها، أو غير ذلك وناقش كل ذلك.

ونظراً لعدم وجود نص، لم يرجع ابن عبد البر قولاً منها<sup>(٣٣٩)</sup>.

(د) الطعام (الذباح):

أحل الله تعالى ذبائح أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم. وطعامكم حل لهم﴾<sup>(٣٤٠)</sup>.

وهذا أمر مجمع عليه في الجملة<sup>(٣٤١)</sup>. لكن ثمة تفصيلات هنا، مثل: ذبيحة الكتابي إذا ذكر اسم غير الله، كأن

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

ونسوق هنا - بإيجاز - آراء ابن عبد البر  
في أهم قضايا الجهاد سواء قبل القتال، أو  
أثناءه أو بعده.

تقدم رأي ابن عبد البر أنه لا بد من  
الدعوة لمن لم تبلغهم دعوة الإسلام، وكذلك  
يستحسن تكرار دعوة من بلغته الدعوة  
الإسلامية. فإذا رفضوا الدعوة عرضت  
عليهم الجزية، كما قال الحق سبحانه:  
﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله،  
ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا  
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم  
صاغرون﴾ (٣٤٥).

وفي حديث بريدة الذي أورده ابن  
عبد البر: (اغزوا بسم الله وفي سبيل الله،  
تقاتلون من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا  
تغدروا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا  
لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى  
ثلاث خصال أو خلال، فأيتها أجابوك إليها  
فاقبل منهم وكف عنهم، ادعهم إلى الإسلام

فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى  
التحول من دارهم إلى دار المهاجرين.. إلى  
أن قال: فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية،  
فإن أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا  
فاستعن بالله وقاتلهم) (٣٤٦).

وقد اختلف أهل العلم هل تؤخذ الجزية  
من أصحاب الديانات كلهم أو هي خاصة  
بأهل الكتاب والمجوس؟

وقد ساق ابن عبد البر الخلاف في ذلك،  
وقال: «قال مالك تقبل الجزية من جميع  
الكفار عرباً كانوا أو عجماء، لقول الله  
عز وجل: ﴿من الذين أوتوا الكتاب حتى  
يعطوا الجزية عن يد وهم  
صاغرون﴾ (٣٤٧).... وقال الأوزاعي ومالك  
وسعيد بن عبدالعزيز (٣٤٨) أن الفزازنة ومن  
لا دين له من أجناس الترك والهند وعبيدة  
النيران والأوثان وكل جاحد ومكذب بربوبية  
الله يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية  
وإن بذلوا الجزية قبلت منهم...»

ثم يقول: «ومن أوجب الجزية على غيرهم  
(أي غير أهل الكتاب) قال هم في معناهم

## آراء ابن عبد البر في الإساءة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

(أي في معنى أهل الكتاب) واستدل بأخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب»<sup>(٣٤٩)</sup>.

وقد عرض الأقوال كلها، ولكنه لم يرجع شيئاً منها.

والذي يبدو لي - من خلال ظاهر القرآن والسنة اللذين سبقا رجحان قول الإمام مالك ومن ذهب مذهبه. وإذا لم يقبل الكفار إعطاء الجزية، فإن رأى المسلمون تأمينهم أو مهادنتهم جاز ذلك، كما سبق الإشارة في تأمين الكفار.

وضع الإسلام تنظيماً للقتال وجعل له آداباً تنأى به عن أساليب الحروب الوحشية التي تمارسها الجبابرة وأصحاب المطامع والأهواء.

وقد جاء الإمام ابن عبد البر بتفصيلات جيدة في هذا المقام ففي تعليقه على الحديث الذي رواه مالك<sup>(٣٥٠)</sup> وغيره عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان إذا بعث سرية يقول لهم: اغزوا بسم الله في سبيل الله تقاتلون من كفر بالله، لا تغلوا،

ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً)، قال: «أجمع العلماء على القول بهذا الحديث ولم يختلفوا في شيء منه، فلا يجوز عندهم الغلول ولا الغدر ولا المثلة ولا قتل الأطفال في دار الحرب. والغدر أن يؤمن الحربي ثم يقتل، وهذا لا يحل بإجماع»<sup>(٣٥١)</sup>.

وأورد هنا رواية أخرى للحديث عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (انطلقوا بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة، ولا تغلوا، وضمو غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين)<sup>(٣٥٢)</sup>.

ولما أورد حديث ابن عمر - في موطأ مالك<sup>(٣٥٣)</sup> وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان).

قال: «وأجمع العلماء على القول بذلك، ولا يجوز عندهم قتل نساء الحربيين ولا



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

شاة، ولا بغيراً إلا لماكلة، ولا تحرقن نخلاً ،  
ولا تغرقنه، ولا تغلل ولا تحجن).

ثم يذكر خلاف العلماء في هذه القضايا .  
أما الإغارة على العدو فإن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم: (كان إذا أتى قوماً  
ليليل لم يغر حتى يصبح)<sup>(٣٥٨)</sup>، وقد علق  
ابن عبد البر على هذا الحديث بقوله: «في  
هذا الحديث أن الغارة على العدو تستحسن  
أن تكون صباحاً لما في ذلك من التبين  
والنجاح لئلا يصاب طفل ولا امرأة ولا  
ذرية»<sup>(٣٥٩)</sup>.

### ٣- بعد القتال:

هنا جملة مسائل، من أهمها:  
أ- ما يتعلق بالكفار بعد انتهاء الحرب.  
ب- ما يتعلق بالغنيمة.  
ج- ما يتعلق بالأسرى.  
فأما ما يتعلق بالكفار، فهو يختلف  
بحسب الاتفاقات.

فإن كانوا أهل ذمة، «فيقرون بعد الغلبة  
عليهم فيما جعله الله للمسلمين وأفاءه  
عليهم منهم ومن أرضهم، فإذا أقرؤهم كانوا

أطفالهم، لأنهم ليسوا ممن يقاتل في  
الأغلب، والله عز وجل يقول: ﴿وَهَاتِلُوا فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يقاتلونكم﴾<sup>(٣٥٤)</sup>.

واختلفوا في النساء والصبيان إذا  
قاتلوا: فجمهور العلماء على أنهم إذا  
قاتلوا قوتلوا. ومن قال بذلك الثوري ومالك  
والأوزاعي والليث والشافعي وأبو حنيفة  
وأحمد، وإسحاق وأبو ثور كل هؤلاء  
وغيرهم ينهون عن قتلهم إذا لم يقاتلوا،  
لأنهم مال للمسلمين إذا سبوا  
استحيوا»<sup>(٣٥٥)</sup>.

ويورد هنا أيضاً وصية أبي بكر لأمير  
جيش الشام يزيد بن أبي سفيان - وهي في  
موطأ مالك<sup>(٣٥٦)</sup> - قال أبو بكر: (إنك  
ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله  
فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له،  
وستجد قوماً فحصوا عن أوساط رؤوسهم  
من الشعر)<sup>(٣٥٧)</sup> فاضرب ما فحصوا عنه  
بالسيف، وإنني موصيك بعشر: لا تقتل  
امراً، ولا صبياً ، ولا كبيراً هراماً، ولا تقطعن  
شجراً مثمرأ، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن

## آراء ابن عبد البر في الإساءة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

ابن عبد البر خص هذه المسألة ببحث مستقل ولكنه أشار إليها أكثر من مرة تلميحاً لاتصريحاً.

ففي شرحه لخبر أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل ابن خطل يوم فتح مكة ذكر أن بعض أهل العلم قال: إن الذمي يقتل إذا سب النبي صلى الله عليه وسلم قياساً على قتل ابن خطل، قال «وهذا لا يجوز عند أحد علمته من العلماء أن يقيس الذمي على الحربي، لأن ابن خطل في دار حرب كان، ولا ذمة له، وقد حكم الله عز وجل في الحربي إذا قدر عليه بتخير الإمام فيه إن شاء قتله، وإن شاء منّ عليه، وإن شاء فدى به، فلهذا قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خطل وغیره ممن أراد منهم قتله» (٣٦١).

إن الإمام مخير فيهم - يعني الأسرى البالغين من الرجال - بين أن يمن أو يقتل أو يفادي أو يسبي (٣٦٢).

ويفهم مما سبق أن ابن عبد البر يرى تخيير

أهل عهد وذمة تضرب على رؤوسهم الجزية ماكانوا كفاراً، ويضرب على أرضهم الخراج فيئاً للمسلمين» (٣٦٠).

وإن كانوا أهل صلح «فلانما عليهم ماصولحوا عليه يؤدونه عن أنفسهم وأموالهم وأرضهم وسائر مايملكونه، وليس عليهم غير ماصولحوا عليه إلا أن ينقضوا، فإن نقضوا فلا عهد لهم ولا ذمة ويعودون حرباً إلا أن يصالحوا بعد» (٣٦١).

قال ابن عبد البر: «والغنيمة : ما أخذ عنوة وأوجف عليه المسلمون بالخييل والركاب وأجلوه من ديارهم وتركوه بالرعب» (٣٦٢).

فقال جمهور العلماء : للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم. وقال بعضهم : للفارس سهمان وللراجل سهم (٣٦٣). ومن الغنيمة الفبيء: وهو «مالم يوجف عليه بخييل ولا ركاب» (٣٦٤) وفيه خلاف في كيفية قسمته (٣٦٥).

فلم يظهر لي أن

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

موضوع الولاية.

فالولاية لها أهميتها الكبيرة، لأن أكثر مصالح الأمة تتوقف عليها، بل إن كثيراً من الأحكام والشعائر الإسلامية ترجع إلى الولاية. فصلاة الجمعة مثلاً - وهي من أعظم الشعائر الإسلامية الظاهرة لا تقام إلا بوجود سلطان أو إذنه.

قال ابن عبد البر: «ولا يختلف العلماء أن الذي يقيم الجمعة السلطان، وأن ذلك سنة مسنونة، وإنما اختلفوا عند نزول ما ذكرنا من موت الإمام أو قتله أو عزله والجمعة قد جاءت: فقال بعضهم: إنهم يصلون ظهراً أربعاً. وقال الجمهور يصلون جمعة وتحزيمهم» (٣٧٢).

ويعلل ابن عبد البر الرأي الأول (اشتراط وجود الإمام) بقوله: «لأن الجمعيات والأعياد والجماعات نظامها وتماها الإمامة، فيها تكون الجماعة المحمودة، وببقاء الناس بلا إمام تكون الفرقة المنهي عنها» (٣٧٣)، والزكاة أحد الواجبات التي يجب على الأئمة أخذها وصرفها في

الإمام في الأسرى في الأمور الثلاثة: القتل، والمن، والفداء، ويجوز الاسترقاق أيضاً وهو السبي.

المعنى اللغوي: الواو واللام والياء

ولي (أصل صحيح يدل على قرب، وكل من ولي أمر آخر فهو وليه، وفلان أولى بكذا: أخرى به وأجدر (٣٦٨).

والولاية في الشرع: تنفيذ القول على الغير، شاء الغير أم أبي (٣٦٩). وهي قسمان:-

والولاية الخاصة: وهي الولاية على أشخاص معينين.

والولاية العامة: وهي الولاية على أشخاص غير معينين، كولاية القاضي، وولاية أمير المؤمنين (٣٧٠).

والولاية العامة هي المراد هنا وعليها مدار حديثنا. وهي من أجل الطاعات، بل من أعظم واجبات الدين كما يقول ابن تيمية (٣٧١). ولابن عبد البر وقفات جيدة عند

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

لابأس للصالحين والعلماء إذا كان الخليفة  
فاضلاً عالماً يأمر بالحق ويعدل»<sup>(٣٧٨)</sup>.

الظاهر أن ابن عبد البر لم يبحث المسألة  
باستقلال ، ولكنه أشار في شرحه لكتاب  
الوصية من الموطأ إلى كراهة تولي منصب  
القضاء ، وذكر في هذا بعض الآثار<sup>(٣٧٩)</sup> .  
ومنها الحديث المشهور: «من جعل قاضياً  
بين الناس فقد ذبح بغير سكين»<sup>(٣٨٠)</sup> .

والحديث الآخر: (القضاة ثلاثة، واحد في  
الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة  
فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف  
الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل  
قضى للناس على جهل فهو في  
النار)<sup>(٣٨١)</sup>.

ثم ذكر حديثاً صريح الدلالة في الزجر  
عن طلب القضاء ، ولفظه: (من طلب  
القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم  
يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله إليه  
ملكاً يسدده)<sup>(٣٨٢)</sup> .

وهكذا يبدو أن ابن عبد البر يميل إلى

مصارفها<sup>(٣٧٤)</sup> . وكذلك الجهاد ، فإنه ماض  
إلى يوم القيامة تحت راية كل إمام عادل أو  
جائر<sup>(٣٧٥)</sup> . وسبق في مقاصد الإمامة  
توضيح ذلك وغيره .

والولاية - ذات الأهمية المشار إليها -  
أمانة عظيمة ومسؤولية جلية ، كما صحت  
بذلك السنة . قال عليه الصلاة والسلام لأبي  
ذر لما قال له ألا تستعملني؟: «يا أبا ذر  
إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة  
خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى  
الذي عليه فيها»<sup>(٣٧٦)</sup> .

يبدو أن هذا العمل في أصله مباح،  
فليس مستحباً ولا مكروهاً إذا ابتلي به  
الإنسان.

وهو ما يظهر من كلام ابن عبد البر ، فإنه  
لما ساق خبر تولية عمر لبعض الأمراء في  
الشام ، وذهب عمر إلى الشام وقت  
الطاعون<sup>(٣٧٧)</sup> . قال مستنبطاً فقه الخبر:  
«فيه دليل على إباحة العمل والولاية، وأن

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

أصابه سهم فقتله - وذلك حين كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بوادي القرى فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذ يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً).

قال ابن عبدالبير معلقاً بعد أن أشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية، ويثيب عليها، سواء من المسلمين أو من الكفار «إلا أن ذلك لا يجوز لغير النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان قبولها على جهة الاستبداد بها دون رعيته، لأنه إنما أقبل ذلك إليه من أجل أنه أمير رعيته، وليس النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كغيره، لأنه مخصوص بما أفاء الله عليه من غير قتال من أموال الكفار مما جلوا عنه بالرعب من غير إيجاف بخيل ولا ركاب يكون له دون سائر الناس، ومن بعده من الأئمة حكمه في ذلك خلاف حكمه، لا يكون له خاصة دون سائر المسلمين بإجماع من

كراهة طلب القضاء، ولعل ذلك ينطبق على كل ولاية عامة.

من حق كل عامل أن يأخذ أجراً على عمله، سواء أكان عمله في الدولة أم عند أفراد وشركات وغيرها.

وقد ساق ابن عبدالبير كلام الإمام مالك مقرأً له، (فكل من عمل للسلطان عملاً فله رزقه من بيت المال، قال: فلا بأس بالجائزة يجاز بها الرجل، يراه الإمام بجائزته أهلاً لعلم أو دين عليه، ونحو ذلك) (٣٨٣).

الاهتمام إلى أمور

حث الإسلام على التهادي بين الناس، لأنه سبب للتواد والتحاب وجاء في الحديث (تهادوا تحابوا) (٣٨٤).

غير أن الأمر ليس على إطلاقه.

فإن الولاية وموظفي الدولة لا يجوز لهم أن يأخذوا من الناس شيئاً مقابل أعمالهم، وما يأخذونه هو رشوة، وهو في حكم الغلول، وفي موطأ مالك (٣٨٥) أن غلاماً أسود لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له: مدعم،

العلماء لأنه فيء من سمى الله في آيات الفيء، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (هدايا الأمراء غلول)، ويدلك على أن العامل لا يجوز أن يستأثر بهدية أهديت إليه بسبب ولايته وأنها له ولجماعة المسلمين حديث أبي حميد الساعدي<sup>(٣٨٦)</sup> وحديث أبي حميد الذي أشار إليه ذكره في موضع آخر، ونصه: (استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فقام النبي عليه الصلاة والسلام على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وقال: ما بال عامل أبعته، فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي، أفلا قعد في بيت أبيه أو بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا، والذي نفس محمد بيده، لا ينال أحد منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه.. ثم قال: (اللهم هل بلغت)<sup>(٣٨٧)</sup>. وقد أطال ابن عبد البر النفس في هذا الموضوع<sup>(٣٨٨)</sup>.

فإذا أهدي إلى الإمام أو أحد من الولاة شيء سواء كانت الهدية من مسلم أو كافر «فتكون بين المسلمين»<sup>(٣٨٩)</sup> ولا يستأثر بها المهدي إليه.

بحث الإمام ابن عبد البر هذه المسألة بإفاضة، وقرر أن قبول الأعطيات من الولاة والسلطين لاضير فيه البتة، وأنه لا يتنافى مع الورع.

وأورد على ذلك الأدلة الكثيرة ومنها: حديث (إذا أعطيت شيئاً من غير مسألة فكل وتصدق)<sup>(٣٩٠)</sup>.

وحديث: (من آتاه الله شيئاً من غير مسألة فليأكل وليتمول، فإنما هو رزق ساقه الله إليه)<sup>(٣٩١)</sup>.

وحديث سمرة بن جندب (المسائل كدوح، يكدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى على وجهه، ومن شاء ترك، إلا أن يسأل الرجل ذا السلطان، أو في أمر لا يجد منه بداً)<sup>(٣٩٢)</sup>.

ثم قال ابن عبد البر «حديث سمرة هذا من

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

الأمراء، ولما اعترض عليه بعض الناس  
قال:

قل لمن ينكر أكلي

لطعام الأمراء

أنت من جهلك هذا

في محل السفهاء. (٣٩٦)

على أن ثمة أمراً لا بد من التنبيه إليه  
والتحذير منه هنا، هو أن هذه الأعطيات لا  
يجوز أن تكون مقابل عمل غير مشروع  
يقوم به المعطى (بفتح الطاء).

قال عبدالله بن عمر: (وفد الشيطان،  
قوم يأتون هؤلاء الأمراء فيمشون إليهم  
بالنميمة والكذب، فيعطون عليها العطايا  
ويجازون عليها بالجوائز) (٣٩٧).

- ذات الخصائص والمميزات المعروفة - أمة  
واحدة، ربها واحد، وشريعتها واحدة،  
وقبيلتها واحدة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَمٌ أُمَّةٌ  
وَاحِدَةٌ، وَفَنَّا بِكُمْ مُّعَاكِدُونَ﴾ (٣٩٨).

وإذن فالمفترض أن لا يختلفوا اختلاف  
تضاد وتنازع، أو يفترقوا إلى مذاهب عقدية

أثبت ما يروى في هذا الباب، وهو أصل  
عندهم في سؤال السلطان وقبول جوائزه،  
وعمومه يقتضي كل سلطان لم يخص من  
السلطين صفة دون صفة» (٣٩٣).

وضرب لذلك أمثلة تاريخية، وأقوالاً  
لعلماء السلف على مشروعية عطايا  
السلطين، ومنها :

- أن عبدالله بن عمر كان يقبل جوائز  
الأمراء.

- وقبلها جماعة منهم: الشعبي والحسن  
البصري، والنخعي، والزهري ويحيى بن  
سعيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي.

وقال سفيان : جوائز السلطان أحب إليّ  
من صلة الإخوان، لأنهم لا يمينون والإخوان  
يمينون.

وقال حبيب بن أبي ثابت (٣٩٤) : رأيت  
هدايا المختار بن أبي عبيد تأتي ابن عباس  
وابن عمر فيقبلاتها.

وقال الحسن : لا يرد عطاياهم إلا أحق  
أو مرأ (٣٩٥).

وقد كان ابن عبدالبر نفسه يقبل عطايا

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- ثم إنهم جماعة واحدة تظلمهم راية واحدة، وسياسة متحدة فلا تتعدد دولهم ورؤوسهم، بل تكون سياسة شرعية واحدة تحت قيادة واحدة، وإمام واحد. نعم هذا هو الأصل عند جماهير علماء الأمة<sup>(٣٩٩)</sup>. وقد قرر ذلك الإمام ابن عبد البر، فيقول: «ان الخليفة لا يحل إلا أن يكون واحداً في المسلمين كلهم»<sup>(٤٠٠)</sup>.
- ويقول في موضع آخر: «ولم يختلفوا (أي أهل العلم) أن السنة في الإمامة أن يكون الإمام واحداً في أقطار الإسلام، ويكون أمراؤه في كل أفق يتخيرهم ويتفقد أمورهم»<sup>(٤٠١)</sup>.
- ومراؤه بالسنة في كلامه هذا، سنة الوجوب، بدليل قوله الأول: إن الخليفة لا يحل إلا أن يكون واحداً.
- ما يتعلق بالسياسة الشرعية.
- ويمكن أن نستخلص من هذه الشخصية (بل من مواقفها وآرائها في مجال السياسة) السمات والمزايا الآتية:
- ١- الاهتداء بهدي السلف ومنهجهم، والاستنارة بضوء النصوص الشرعية في اتخاذ كل رأي.
  - ٢- الاتزان في الآراء واعتدالها، دون غلو أو تفريط.
  - ٣- عدم المبالغات أو التكلف في تقدير الأمور، والحكم عليها.
  - ٤- النظرة الواقعية إلى واقعه الذي يعيشه، ومراعاة ظروف مجتمعه وزمانه، دون النظرة المثالية التي قد ينطلق منها بعض حملة العلم وطلابه، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاصطدام بما لا يحتمل، وربما ترتب عليه مفسدة أعظم.

- ١- سورة النساء، الآية: ٥٠.
- ٢- سورة النحل، الآية: ٤٣.
- ٣- في الديباج المذهب ص ٢٥٧: عمر بدلاً من عبد الله، فيبدو أنه محرف.

في ضوء ماتقدم من قضايا ومسائل وآراء تتبدى لنا شخصية الإمام ابن عبد البر العلمية، الفذة والعميقة، وذات النظرة الثاقبة في شتى فنون العلم، وبخاصة



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ٤- ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ١٢٧/٨.
- ٥- سير أعلام النبلاء ١٦١/١٨.
- ٦- وفيات الأعيان لابن خلكن ٦٧/٧.
- ٧- ترتيب المدارك ١٢٨/٨.
- ٨- سير أعلام النبلاء ١٥٦/١٨.
- ٩- ينظر: سير أعلام النبلاء، الجزء السابق، ص ١٥٤. وينظر: الاستذكار، الجزء الأول/ مقدمة المحقق الدكتور قلعجي، حيث ذكر أكثر من مائة شيخ له.
- ١٠- ينظر سير أعلام النبلاء، الجزء السابق، ص ١٥٥، مقدمة الاستذكار ٧٣/١.
- ١١- ترتيب المدارك ١٢٨/٨.
- ١٢- وفيات الأعيان ٦٧/٧.
- ١٣- سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨.
- ١٤- ترتيب المدارك ١٢٧/٨.
- ١٥- شذرات الذهب لابن العماد ٣١٤/٣.
- ١٦- وفيات الأعيان ٦٦/٧.
- ١٧- سير أعلام النبلاء ١٥٦/١٨.
- ١٨- المرجع السابق ص ١٥٧.
- ١٩- المرجع السابق ص ١٥٧.
- ٢٠- من مقدمة محققي كتب التمهيد.
- ٢١- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للمقرئ ١٥٣/١.
- ٢٢- المرجع السابق.
- \* قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب بإخراجه، حيث كلفت فريق عمل علمي لتحقيقه فطبع في ستة وعشرين جزءاً. الجزءان الأخيران
- ٢٣- التمهيد ٢-١/١.
- ٢٤ ٢٤ التمهيد ٨/١ - ١٠، بتصرف.
- ٢٥- هو الحسين بن محمد الغساني الجياني، إمام في الحديث والعربية، أخذ عن ابن عبد البر وغيره له كتاب تقييد المهمل، توفي سنة ٤٩٦ هـ (ترتيب المدارك ١٩١/٨).
- ٢٦- سير أعلام النبلاء ١٥٧/١٨-١٥٨.
- ٢٧- قام بتحقيقه وتقنين مسائله ووضع فهرسه الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، فطبع في ثلاثين مجلداً، منها الأجزاء الثلاثة الأخيرة فهرس.
- ٢٨- الاستذكار ١٦٣/١ - ١٦٥ بتصرف.
- ٢٩- قام محقق (الاستذكار) الدكتور / عبدالمعطي أمين قلعجي بعقد مقارنة بين الكتابين وأبان الفروقات بينهما (انظر: الاستذكار ١١٨/١ - ١٤٢).
- ٣٠- السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦٩، دار الكتاب العربي.
- ٣١- الأنبياء / ١٠٧.
- ٣٢- الحديد/ ٢٥.
- ٣٣- الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٩ تعليق خالد بن عبد اللطيف العلي، دار الكتاب العربي وينظر: شرح المقاصد للتفتازاني ٢٣٢/٥، تحقيق الدكتور / عبدالرحمن عميرة.
- ٣٤- التمهيد ٢١/٢٧٥.
- ٣٥- التمهيد ١١/٩٧.

## آراء ابن عبد البر في الإصالة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- ٣٦- الاستذكار / ١٥١/٢٢ وينظر التمهيد ٢٥٣/٢١.
- ٣٧- التمهيد ١٠/١٠، والاستذكار ١٣١/١٣.
- ٣٨- التمهيد ٢١/٢٧٥.
- ٣٩- التمهيد (الموضع السابق).
- ٤٠- التمهيد ٢١/٢٨٢-٢٨٣.
- ٤١- المائدة / ٤٩.
- ٤٢- الاستذكار ٢٣/٨٨، وأخرجه ابن زنجويه في الأموال ١/٧٦، تحقيق الدكتور شاكر فياض، وقال: إسناده صحيح، انظر الحاشية. وقال في كنز العمال ٥/٧٦٤ أخرجه الفريابي، والطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم.
- ٤٣- هو الزيات المدني، واسمه ذكوان، ثقة ثبت، توفي سنة ١٠١هـ، (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٠٣).
- ٤٤- الموطأ: ك: الكلام، الحديث رقم ٢٠، وأخرجه مسلم في صحيحه. ك: الأقضية ح/ ١٠.
- ٤٥- التمهيد: ٢١/٢٧٢.
- ٤٦- التمهيد: ٢١/٢٧٤.
- ٤٧- المرجع السابق.
- ٤٨- التمهيد ٢١/٢٧٥، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١/١٨٣، والدارمي في السنن ٧٥/١، وابن ماجه ح/ ٢٣٠.
- ٤٩- التمهيد ٢١/٢٨١، قال في مجمع الزوائد ٥/٢١٧ رواه عبدالله بن الإمام أحمد واليزار، والطبراني، ورجالهم ثقات.
- ٥٠- التمهيد ٢١/٢٧٩ - ٢٨٠، والحديث رواه أحمد في المسند ٤/١٣٠، والترمذي في السنن ك: الأمثال ب٣.
- ٥١- التمهيد ٢١/٢٨٢.
- ٥٢- مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩، الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ.
- ٥٣- المصباح المنير ص ٦٩، المكتبة العلمية - بيروت.
- ٥٤- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ص ٦٧ تحقيق محمد سيد كيلاني.
- ٥٥- المقدمة ص ٢٠٩.
- ٥٦- الموطأ. ك: البيعة ح/ ١، ورواه البخاري ك: الأحكام ب٤٣. مسلم. ك: الإمارة ح/ ٩٠.
- ٥٧- التمهيد ١٦/٣٤٧.
- ٥٨- التمهيد ١٦/٣٤٨.
- ٥٩- التمهيد ١٦/٣٤٩ - ٣٥٠، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/٣٦٥، والنسائي في السنن، ك: البيعة. باب البيعة على فراق المشرك.
- ٦٠- التمهيد ١٦/٣٥٢، والحديث أخرجه أبو داود في السنن ك: الجهاد باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له، ح/ ٢٧٢٦.
- ٦١- التمهيد المرجع السابق.
- ٦٢- في أميمة بنت عبد بن بجاد بن عمير بن تيم بن مرة، زوجها حبيب بن كعب الشقفي، إحدى الصحابييات اللاتي بايعن رسول الله صلى الله

## عبدالله بن إبراهيم الطبري

- ٧٧- التمهيد ٢٢٨/١٢ .  
 ٧٨- رواه البخاري ك: الأحكام ب ٤٣ ومسلم . ك:  
 الإمارة ح/ ٤١ وهو في الموطأ . ك: الجهاد  
 ح/ ٥ .  
 ٧٩- رواه البخاري ك: الأحكام ب ٤ ومسلم . ك:  
 الإمارة ح/ ٣٩ .  
 ٨٠- المائة / ٢ .  
 ٨١- هو أحد التابعين يروي عن عبادة بن الصامت  
 (انظر: الاستذكار ٣٧/١٤ الحاشية رقم  
 ((١)).  
 ٨٢- الاستذكار: ٣٦/١٤ .  
 ٨٣- التمهيد ٢٣/٢٧٧ .  
 ٨٤- التمهيد ٢٣/٢٧٨، والحديث رواه مسلم . ك:  
 الإمارة ح/ ٣٨ .  
 ٨٥- الاستذكار ٤١/١٤ .  
 ٨٦- الاستذكار ٣٧/١٤ .  
 ٨٧- البقرة / ٢٨٥، وفي آيات أخر في القرآن  
 العظيم .  
 ٨٨- المفردات في غريب القرآن ص ٢٤٢ .  
 ٨٩- تقدم قريباً .  
 ٩٠- النساء / ٥٩ .  
 ٩١- تقدم قريباً .  
 ٩٢- تقدم قريباً .  
 ٩٣- المائة / ٢ .  
 ٩٤- هو أبو شعيب ربيعة بن يزيد الإيادي الدمشقي،  
 حدث عن بعض الصحابة خرج غازياً بأفريقية  
 عليه وسلم (انظر: الإصابة في تمييز الصحابة  
 ٢٤٠ / ٤) .  
 ٦٣- كتاب البيعة ح/ ٢، وأوله: (أتيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في نسوة بايعنه على  
 الإسلام فقلن : يارسول الله نبايعك على أن  
 لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق ولا نزني ..  
 الحديث) .  
 ٦٤- الحديث متفق عليه (صحيح البخاري ك:  
 الاعتصام الباب ٢، وصحيح مسلم ك: الحج  
 ح/ ٤١٢) .  
 ٦٥- البقرة / ٢٨٦ .  
 ٦٦- الموطأ، ك: البيعة . ح/ ٣ .  
 ٦٧- التمهيد ١٦/ ٣٥٤، الاستذكار ٢٧/ ٢٩٤ .  
 ٦٨- الاستذكار ٢٧/ ٢٩٣ .  
 ٦٩- مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩ .  
 ٧٠- التمهيد ١٦/ ٣٤٨ .  
 ٧١- الموطأ، ك: الجامع ح/ ٤، ورواه البخاري في  
 كتاب الأحكام ب ٤٧، ومسلم ك: الحج  
 ح/ ٤٨٩ .  
 ٧٢- التوبة / ٩٧ .  
 ٧٣- التمهيد ١٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ .  
 ٧٤- يراجع: الإمامة العظمى عند أهل السنة  
 والجماعة، للشيخ عبدالله الدميحي ص ٢٠٠،  
 الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ .  
 ٧٥- المائة / ١ .  
 ٧٦- تفسير الطبري ٩/ ٤٤٩، تحقيق محمود شاكر .

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

وهو ثقة توفي سنة ٤١٧هـ (انظر: سير أعلام النبلاء، ١٧/٨٤).

١٠٨- هو: زياد بن أبيه.

١٠٩- رواه الإمام أحمد بهذا اللفظ ٢٧/٥.

١١٠- التمهيد ٢١/٢٨٨، بتصرف يسير.

١١١- الموطأ، ك: الكلام ح/٢٠ وأخرجه مسلم، ك: الأفضية ح/١٠.

١١٢- التمهيد ٢١/٢٨٤.

١١٣- انظر: صحيح مسلم ك: الإيمان ح/٩٥.

١١٤- التمهيد ٢١/٢٨٥.

١١٥- يراجع مثلاً: التمهيد ١/٣٩١، ٤/٧٨، ٨/٥٨، ١٧/٤١٦، والاستذكار ١٣/١٣١.

١١٦- تقدم تخريجه.

١١٧- الاستذكار ١٤/٤٢.

١١٨- التمهيد ٢٣/٢٨١-٢٨٢.

١١٩- هو مطرف بن عبدالله بن الشخير العامري البصري، قيل كان مولده في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كان ثقة له فضل وورع، وكان مجاب الدعوة، قيل توفي سنة ٨٦هـ (ينظر: سير أعلام النبلاء، ٤/١٨٧).

١٢٠- انظر: التمهيد ٢٣/٢٨٢، ٢٨٣.

١٢١- الموطأ ك: الكلام ح/٢٢، وأخرجه البخاري ك:

الفتن ٤ ومسلم ك: الفتن ح/١، ٢، لكن فيهما أن التي سألت النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش، وليست أم سلمة، وهو أصح.

فاستشهد سنة ١٢٣ رحمه الله (انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٢٣٩).

٩٥- التمهيد ٢٣/٢٧٧-٢٧٨.

٩٦- هو عبدالرحمن بن عبد رب الكعبة العائذي أو الصائدي روى عن ابن مسعود وعن عبد الله بن عمرو وذكره ابن حبان في الثقات وهو نابعي ثقة (انظر: تهذيب التهذيب ٦/٢١٩).

٩٧- من سورة البقرة/ ١٨٨.

٩٨- من سورة النساء/ ٢٩.

٩٩- التمهيد ٢٣/٢٨٠.

١٠٠- المرجع السابق ص ٢٧٩.

١٠١- التمهيد ٢٣/٢٧٦، والآية من الآية الأخيرة من سورة البقرة.

١٠٢- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٥/٦٣ تحقيق محمود الطناحي.

١٠٣- المرجع السابق.

١٠٤- متفق عليه (صحيح البخاري ك: الأحكام الباب ١، وصحيح مسلم ك: الإمارة ح/٢٠).

١٠٥- رواه الطبراني في الكبير ١١/٤١١، ح ١٢١٦٦.

١٠٦- هو في البخاري ك: الأحكام ب ٨ وفي مسلم ك: الإيمان ح/٢٢٧، والإمارة ح/٢١، لكن بألفاظ مختلفة عما ساقه ابن عبد البر.

١٠٧- هو أحد شيوخ ابن عبد البر، يلقب بالخبيب،

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ١٢٢- انظر التمهيد ٣٠٤/٢٤ - ٣١٧.
- ١٢٣- المرجع السابق ص ٣١٣.
- ١٢٤- المرجع السابق ٢٨٧/٢١.
- ١٢٥- أخرجه ابن عبد البر بسنده عن أبي أمامة (التمهيد ٢٨٦/٢١)، ورواه الإمام أحمد في المسند ١٩/٣، وابن ماجه ك: الفتن ب- ٢.
- ١٢٦- الحج/ ٧٨.
- ١٢٧- التمهيد ٢٨٢/٢٣.
- ١٢٨- التمهيد ٥٤/١٣. وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٧/٣.
- ١٢٩- المحاكم في المستدرک ١٩٥:٣ وقال: صحيح.
- ١٣- هو أحد التابعين، روى عن بعض الصحابة، وهو معدود في الثقات (انظر: المرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤٤/٩).
- ١٣١- الموطأ. ك: صفة النبي صلى الله عليه وسلم ج/ ١٢.
- ١٣٢- التمهيد ٣٩١/١ - ٣٩٢.
- ١٣٣- انظر الحديث في الموطأ ك: وقوت الصلاة ج/ ١.
- ١٣٤- التمهيد ٦٨/٨.
- ١٣٥- التمهيد ٥٣/١٣، ورواه الطبراني في الصغير ١٦١/١، وانظر: مجمع الزوائد ١٩١/٨.
- ١٣٦- المرجع السابق ص ٥٧.
- ١٣٧- التمهيد ٢٨٦/٢١، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير ١٣٤/١٩.
- ١٣٨- التمهيد، الموضع السابق.
- ١٣٩- جامع بيان العلم وفضله ١٦٣/١ - ١٦٧ إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٩٨هـ.
- ١٤٠- الحديث رواه أحمد في المسند ٣٥٧/١ وأبو داود في السنن ك: الصيد باب في اتباع الصيد، وغيرها.
- ١٤١- هو عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، تابعي ثقة، عرض عليه القضاء فأبى، توفي نحو سنة ١٠٤هـ (انظر: تهذيب التهذيب ٢٢٤/٥).
- ١٤٢- هو أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري، رأى أنس بن مالك، قال مالك: كان من العالمين العاملين الخاشعين، توفي سنة ١٣١هـ (انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٩٧/١).
- ١٤٣- جامع بيان العلم وفضله ١٦٤/١.
- ١٤٤- التمهيد ٢٨٦/١.
- ١٤٥- الموطأ. ك: الحج ب ح/ ٢٠٣، وأخرجه البخاري ك: الحج ب ٨٧.
- ١٤٦- الاستذكار ١٣/١٣٤.
- ١٤٧- هو بلال بن الحارث بن عصم بن سعيد، المزني، صحابي أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم العقيق، وكان صاحب لواء مزينة يوم الفتح. توفي سنة ٦٠هـ (انظر: الإحصاءة في تمييز الصحابة ١٦٤/١).
- ١٤٨- الموطأ. ك: الكلام ح/ ٥، وينحدره أخرج البخاري. ك: الرقاق ب ٢٣، ومسلم. ك: الزهد ح/ ٤٩، ٥٠.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- ١٤٩- التمهيد ١٣/ ٥١.
- ١٥٠- المرجع السابق ص ٥٥.
- ١٥١- المرجع السابق ص ٥٧.
- ١٥٢- النحل / ٩٠.
- ١٥٣- المفردات في غريب القرآن ص ٣٢٥ بتصرف يسير.
- ١٥٤- كنوز الحكمة للأستاذ راجي الأسمر ص ٣٧٧، دار الجيل - بيروت.
- ١٥٥- الاستذكار ٢٧ / ١٠٧.
- ١٥٦- هو محمد بن كعب بن سليم. المدني، من حلفاء الأوس، وكان أبوه كعب من سبي بني قريظة كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً، توفي نحو سنة ١١٧هـ (انظر: سبيل أعلام النبلاء ٦٥/٥).
- ١٥٧- بهجة المجالس ١/ ٣٤٤، ٣٤٥.
- ١٥٨- الموطأ. ك: الشعر ح / ١٤، ورواه البخاري ك: الحدود ب ١٩.
- ١٥٩- التمهيد ٢/ ٢٨٢.
- ١٦٠- المرجع السابق ص ٢٨٤.
- ١٦١- المرجع السابق، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٤٤٤.
- ١٦٢- متفق عليه (صحيح البخاري. ك: الجمعة ب ١١ وصحيح مسلم. ك: الإمارة ح / ٢٠).
- ١٦٣- التمهيد ٢/ ٢٨٤. وينظر الاستذكار ٢٧/ ١٠٦. والحديث أصله في صحيح مسلم. ك: الإمارة ٤/ ١٨.
- ١٦٤- الجن / ١٥.
- ١٦٥- سورة ص ٢٦.
- ١٦٦- الاستذكار ٢٣/ ٨٦.
- ١٦٧- الجن / ١٥.
- ١٦٨- الاستذكار ٢٧/ ٢٣٧ بتصرف يسير.
- ١٦٩- انظر: المصباح المنير ص ٣٢٦ - ٣٢٧.
- ١٧٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٢٨٠.
- ١٧١- هي في الموطأ. ك: الجامع ح/ ٢٢، وصحيح البخاري. ك: الطب ب ٣٠ وصحيح مسلم. ك: السلام ح/ ٩٨.
- ١٧٢- التمهيد ٨/ ٣٦٩.
- ١٧٣- المرجع السابق ٨ / ٣٧٠.
- ١٧٤- الموطأ. ك: الجهاد ح/ ٦.
- ١٧٥- الاستذكار ١٤ / ٤٤.
- ١٧٦- التمهيد ٨/ ٣٦٨.
- ١٧٧- التمهيد ٨ / ٣٦٧.
- ١٧٨- التمهيد ٨ / ٣٦٧.
- ١٧٩- أول من دعي بأمر المؤمنين: عمر بن الخطاب (انظر: التمهيد ١٠/ ٧٥). وقد استعمل ابن عبد البر كل هذه الألقاب.
- ١٨٠- سبق تخريجه.
- ١٨١- فتح الباري ١٣/ ١١٢.
- ١٨٢- شرح رياض الصالحين للشیخ محمد بن صالح العثيمين ٤/ ٥٦٨ إعداد وتقديم الدكتور عبدالله ابن محمد الطيار، دار الوطن ١٤١٦هـ.

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ١٨٣- انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٠. وينظر أيضاً: شرح المقاصد للتفتازاني ٥/ ٢٣٣، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٣١، وتحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة ص ٥١، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمعنى أحمد، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، وغيث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني ص ٧٦. تحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ١٨٤- التمهيد ٢٣/ ٢٧٩.
- ١٨٥- التمهيد ٢١/ ٢٧٥ وسبق تخريجه.
- ١٨٦- التمهيد ٢١/ ٢٧٧ - ٢٧٨.
- ١٨٧- الموطأ. ك: الجهاد ح/ ٢٢.
- ١٨٨- التمهيد ٢٠/ ٣٩، والاستذكار ١٤/ ١٨٢.
- ١٨٩- انظر: المعجم الوسيط ص ٦٩٣، مادة (فضل) دار الدعوة، استنبول.
- ١٩٠- التمهيد ٢١/ ٢٧٩.
- ١٩١- المفردات ص ٣٤٣.
- ١٩٢- فتح الباري ١/ ١٤١.
- ١٩٣- الاستذكار ١٤/ ٤٠ - ٤١.
- ١٩٤- انظر: المفردات في غريب القرآن ص ٤١٩.
- ١٩٥- فصلت / ١٥.
- ١٩٦- مريم / ١٢.
- ١٩٧- هود / ٨٠.
- ١٩٨- القصص / ٢٦.
- ١٩٩- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ١٩.
- ٢٠٠- ينظر: التمهيد ٢٠/ ٣٩.
- ٢٠١- ناقش ابن عبد البر هذا الموضوع مناقشة مجسلة (انظر التمهيد ٢٢/ ١٢٥ - ١٣٣).
- ٢٠٢- تراجع في هذا : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٨، وغيث الأمم ص ٢٧، وشرح المقاصد ٥/ ٢٣٣، وتحرير الأحكام ص ٥٢.
- ٢٠٣- الاستذكار ١٤/ ٤٠ - ٤١. وينظر التمهيد ٢٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩.
- ٢٠٤- ينظر: الأحكام السلطانية ص ٣٣، وغيث الأمم للجويني ص ٦٧.
- ٢٠٥- انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم ١/ ٥٣٠.
- ٢٠٦- انظر التمهيد ٢١/ ٢٧٦.
- ٢٠٧- التمهيد ٢١/ ٢٧٧ - ٢٧٨.
- ٢٠٨- انظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة ص ٦١.
- ٢٠٩- النساء / ٥٩.
- ٢١٠- انظر: المصباح المنير ص ٦٠٧.
- ٢١١- تقدم تخريجه.
- ٢١٢- التمهيد ٢١/ ٢٨٥.
- ٢١٣- المرجع السابق ص ٢٨٩.
- ٢١٤- الموطأ. ك : الشعر ح/ ١٣، وأخرجه مسلم.
- ك: البر والصلة ح/ ٣٧.
- ٢١٥- انظر في تخريجه: كنز العمال ٩/ ١٥٧،

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- ٢٣٤- الاستذكار ١٤ / ١١٤.
- ٢١٦- التمهيد ١٧ / ٤٢٩ - ٤٣٠.
- ٢٣٥- التمهيد ٢ / ٢٨٤.
- ٢١٧- الموطأ. ك: الجهاد ح / ١٠.
- ٢٣٦- التمهيد ٨ / ٣٦٩.
- ٢١٨- الاستذكار ١٤ / ٧٠.
- ٢٣٧- الاستذكار ٢٣ / ٨٩.
- ٢١٩- الأحكام السلطانية ص ٥١ - ٥٢، وينظر :
- ٢٣٨- الاستذكار ٩ / ١٠١.
- غياث الأمم ص ١٨٠، وتحرير الأحكام في
- ٢٣٩- انظر الاستذكار ٢٧ / ٢٨٧.
- تدبير أهل الإسلام ص ٦٥.
- ٢٤٠- التمهيد ٨ / ٣٦٥ من الكتاب نفسه.
- ٢٢٠- التمهيد ٢١ / ٢٨٨، والحديث تقدم تخريجه.
- ٢٤١- الاستذكار ٢٦ / ٣٣١.
- ٢٢١- المائدة / ٤٤.
- ٢٤٢- المرجع السابق ص ٣٣٠، وسبق تخريجه.
- ٢٢٢- الاستذكار ١٤ / ٣٧، وقد سبق تخريج الأثر.
- ٢٤٣- الاستذكار ٩ / ١٠٧.
- ٢٢٣- الموطأ. ك: القدر ح / ٣، وأخرجه الحاكم في
- ٢٤٤- الحزرات: جمع الحزرة وهي خيار المال (المصباح
- المستدرک على الصحيحين ١ / ٩٣.
- المنير ص ١٣٣).
- ٢٢٤- الاستذكار ٢٦ / ٩٩.
- ٢٢٥- انظر الاستذكار ٩ / ٢٢٦، وص ٢٣١.
- ٢٢٦- التمهيد ١١ / ٢٢٤.
- ٢٢٧- سورة ص / ٢٦.
- ٢٢٨- وإذا كان هذا في القضاء فالإمامة أعظم.
- ٢٢٩- الاستذكار ٢٣ / ٨٨.
- ٢٣٠- هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو
- ٢٤٥- نكبوا: أي أعرضوا، والطعام : الأكل وذوات
- ٢٢٥- انظر الاستذكار ٩ / ٢٢٦، وص ٢٣١.
- ٢٢٦- التمهيد ١١ / ٢٢٤.
- ٢٢٧- سورة ص / ٢٦.
- ٢٢٨- وإذا كان هذا في القضاء فالإمامة أعظم.
- ٢٢٩- الاستذكار ٢٣ / ٨٨.
- ٢٣٠- هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو
- الأنصاري الخزرجي، عالم المدينة، وشيخ مالك
- كان رجلاً صالحاً فقيهاً ثقة، توفي سنة
- ١٤٣هـ. (انظر: سير أعلام النبلاء ٥ /
- ٤٦٨).
- ٢٣١- الموطأ، ك: الأقضية ح / ٢.
- ٢٣٢- الاستذكار ٢٢ / ١٩.
- ٢٣٣- المرجع السابق ص ٢٠.
- ٢٥٣- جامع بيان العلم وفضله ١ / ٥٤-٥٥، ورواه أبو
- نعيم في الحلية ١ / ٢٣٩ من كلام معاذ، دار
- الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥٤- التمهيد ١ / ٨٠ - ٨١.



## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ٢٥٥- صحيح مسلم كتاب الإمارة الحديث رقم ١٩،  
ورواه الإمام أحمد في المسند ٦/ ٦٢.
- ٢٥٦- الموطأ. ك: حسن الخلق ح/ ١.
- ٢٥٧- التمهيد ٢٤، ٣٠٣.
- ٢٥٨- انظر: الموطأ. ك: الجهاد ح/ ٦، والاستذكار  
٤٣ / ٤٤ - ٤٤.
- ٢٥٩- الاستذكار ١٤ / ٤٥.
- ٢٦٠- التمهيد ٢٣ / ٢٢٧، والاستذكار ٦ / ١٤٢.
- ٢٦١- الاستذكار ١ / ٢٩٤.
- ٢٦٢- التمهيد ٢٣ / ٣٣٩.
- ٢٦٣- التمهيد ٢٣ / ٣٣٦.
- ٢٦٤- التمهيد ٤ / ٢٣٢.
- ٢٦٥- المعجم الوسيط ص ٣٥٦.
- ٢٦٦- معجم لغة الفقهاء للدكتور محمد رواس قلعه  
جي، والدكتور حامد قنبيبي ص ٢٢٤.
- ٢٦٧- رواه أهل السنن إلا ابن ماجه (انظر سنن  
الترمذي . ك : الدييات ب ٢٢، وقال: حسن  
صحيح، وسنن أبي داود. ك: الأدب، باب في  
قتال اللصوص، وسنن النسائي. ك: تحريم  
الدم، باب من قاتل دون دينه ٧ / ١١٦، ورواه  
الإمام أحمد في المسند ١ / ١٩٠.
- ٢٦٨- يعني إذا قتله.
- ٢٦٩- الاستذكار ٢٢ / ٢٦٤.
- ٢٧٠- الموطأ. ك: الاستئذان ح/ ١٧.
- ٢٧١- رواه الإمام أحمد في المسند ٥ / ٧٢، والبيهقي  
في السنن الكبرى ٦ / ١٠٠، وأبو يعلى
- الموصلي في مسنده ٣ / ١٤٠ ح/ ١٥٧٠،  
وانظر: مجمع الزوائد ٤ / ١٧٢.
- ٢٧٢- متفق عليه (صحيح البخاري. ك: العلم ب ٩،  
وصحيح مسلم. ك: القسامة ح/ ٢٩).
- ٢٧٣- التمهيد ١٤ / ٢٠٦.
- ٢٧٤- التمهيد ١٨ / ١٩، و ١٠ / ٢٣١.
- ٢٧٥- الموطأ. ك: الحج ح / ٢٥٩.
- ٢٧٦- الاستذكار ١٣ / ٣٥٥ - ٣٥٦.
- ٢٧٧- العرض: موضع المدح والذم من الإنسان، سوا.  
كان في نفسه أو في سلفه، أو من يلزمه أمره،  
(انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير  
٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩).
- ٢٧٨- الموطأ. ك: حسن الخلق ح/ ١٥، ورواه  
البخاري. ك: الأدب ب ٥٨ ومسلم. ك: البر  
والصلة ح/ ٢٨.
- ٢٧٩- ورواه أبو داود. ك: الأدب، باب في النهي عن  
التجسس ح/ ٤٨٨٨. ورواه الطبراني في  
الكبير ١٩ / ٢٦٥ بلفظ قريب من هذا.
- ٢٨٠- ورواه أبو داود. ك: الأدب باب في النهي عن  
التجسس ح/ ٤٨٨٩.
- ٢٨١- الاستذكار ٢٦ / ١٥٢، وينظر : التمهيد ١٨ /  
٢٣ - ٢٤.
- ٢٨٢- الموطأ. ك: الجهاد ح / ٣١، وأخرجه مسلم في  
صحيحه . ك: الإمارة ح/ ١١٧.
- ٢٨٣- هو أبو قتادة بن ربعي الأنصاري، واسمه  
الحارث، ويلقب بفارس رسول الله صلى الله

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- عليه وسلم شهد أحداً وما بعدها، توفي بالكوفة في خلافة علي رضي الله عنه (انظر: الإصابة ٤ / ١٥٨).
- ٢٨٤- أصل الحديث في البخاري، ك: الاستقراض ب ١١ ومسلم، ك: الفرائض ح / ١٥، ١٦، ١٧.
- ٢٨٥- الاستذكار ١٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩، وانظر الصفحات الثلاث التالية.
- ٢٨٦- التمهيد ٤ / ٦٩.
- ٢٨٧- التوبة / ٢٩.
- ٢٨٨- التوبة / ٦.
- ٢٨٩- الحديث رواه الإمام أحمد في المسند ١ / ١٦٦، ١٦٧ وأبو داود، ك: الجهاد، باب في العدو يؤتى علي غرة ح / ٢٧٦٩، ورمز له السيوطي بالحسن (الجامع الصغير ح / ٣٠٩٨ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ).
- ٢٩٠- الاستذكار ١٤ / ٨٤، وانظر أيضاً الاستذكار ٢٥ / ١٧٦.
- ٢٩١- انظر: النهاية في غريب الحديث ٤ / ١٣٠.
- ٢٩٢- الحديث أصله في البخاري، ك: الأدب ب ٩٩، ومسلم، ك: الجهاد ح / ٨، ١٠.
- ٢٩٣- التمهيد ٢٤ / ٢٣٤.
- ٢٩٤- الاستذكار ٩ / ٣١٨.
- ٢٩٥- المرجع السابق ص ٣٢٢.
- ٢٩٦- الموطأ، ك: النكاح ح / ٤٤.
- ٢٩٧- رواه البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ١٦٨، والطبراني في الكبير ٢ / ٣٢٥، ح / ٢٣٥٨.
- ٢٩٨- التمهيد ١٢ / ٣٤ - ٣٥.
- ٢٩٩- ناقش ابن عبد البر مسألة ابتداء أهل الذمة بالسلام ويحثها بحثاً ضافياً (انظر: التمهيد ١٧ / ٩١-١٠٤).
- ٣٠٠- التمهيد ١٧ / ٩٤.
- ٣٠١- التمهيد ١٧ / ١٨٤.
- ٣٠٢- التمهيد ١٨ / ٢٩٢.
- ٣٠٣- انظر التمهيد ٢٤ / ٢٧٣، ولفظه: «إذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة حتى إذا قعد عنده فرت فيه أو نحو هذا» (الموطأ، ك: العين ح / ١٧).
- ٣٠٤- التمهيد ٢٤ / ٢٧٦.
- ٣٠٥- التمهيد ٢ / ١٢٤.
- ٣٠٦- المرجع السابق ص ١٣١.
- ٣٠٧- آل عمران / ١١٠.
- ٣٠٨- الإسراء / ١٥.
- ٣٠٩- التمهيد ٢ / ٢٢١.
- ٣١٠- التمهيد ٢ / ٢١٥.
- ٣١١- قال الذهبي: «هو الإمام الكبير، أحمد الأعلام، الهمداني الثوري الكوفي، والفقيه العابد.. وهو من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة يعني القول بالخروج على الظلمة، وكان مثل سعيد بن جبيرة علماً وعبادة، ورأياً في الخروج على الظلمة، توفي سنة ١٦٩هـ (انظر: سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٦١).

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ٣١٢- التمهيد ٢ / ٢١٦.
- ٣١٣- التمهيد ٢ / ٢١٨، والحديث أخرجه البخاري.  
في كتاب الجهاد: ١٤٣، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ح/ ٣٥.
- ٣١٤- التمهيد ٢ / ٢١٩.
- ٣١٥- الاستذكار ١٤ / ٨٧.
- ٣١٦- هو فضيل بن مرزوق الأغبر الرقاشي الكوفي، ثقة فيه تشيع، توفي قبل سنة ١٧٠هـ (انظر: سير أعلام النبلاء، ٧ / ٣٤٢).
- ٣١٧- الاستذكار ١٤ / ٨٩.
- ٣١٨- المرجع السابق ص ٩١.
- ٣١٩- النواتية: جمع النواتي، وهو ملاح السفينة (انظر النهاية في غريب الحديث ٥ / ١٢٣).
- ٣٢٠- رواه الإمام أحمد في المسند ٦ / ٦٨ وأبو داود. ك: الجهاد باب في المشرك يسهم له ح ٢٧٣٢، وأصله في صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير ح/ ١٥٠.
- ٣٢١- التمهيد ١٢ / ٣٥ - ٣٧ بتصرف يسير.
- ٣٢٢- هذا الحديث أصله في البخاري. ك: الأنبياء ب. ٥٠ ومسلم، ك: العلم ح/ ٦.
- ٣٢٣- التمهيد ٥ / ٤٥٥. وينظر: الاستذكار ١ / ٣٦٤.
- ٣٢٤- المجادلة/ ٢٢.
- ٣٢٥- رواه مالك في الموطأ. ك: الشعر ح / ١٣.
- ٣٢٦- التمهيد ١٧ / ٤٣١.
- ٣٢٧- سبق تخريجه.
- ٣٢٨- التمهيد ١ / ٤٢ - ٤٣ و ٢٣ / ٣٩، وانظر:
- جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٤٠ حيث حشد الأخبصار والآثار في الموضوع، في إطار التفصيل الذي ذكرته.
- ٣٢٩- صحيح مسلم: الجهاد والسير ح/ ٧٥.
- ٣٣٠- انظر الاستذكار ١٤ / ٥١ - ٥٣.
- ٣٣١- التوبة / ٢٨.
- ٣٣٢- رواه مالك في الموطأ، ك: القرآن ح/ ١.
- ٣٣٣- الاستذكار المرجع السابق.
- ٣٣٤- المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣.
- ٣٣٥- الاستذكار ١٦ / ٢٧١.
- ٣٣٦- المائدة / ٥.
- ٣٣٧- الاستذكار ١٥ / ٤٩٠.
- ٣٣٨- انظر: المرجع السابق ٤٩٠ - ٤٩٣.
- ٣٣٩- انظر: الاستذكار ٢٥ / ١٦١ - ١٧٠، والتمهيد ١٧ / ٣٥٩.
- ٣٤٠- المائدة / ٥.
- ٣٤١- انظر: التمهيد ٢ / ٥٣.
- ٣٤٢- انظر: الاستذكار ١٥ / ٢٣٧ فما بعدها.
- ٣٤٣- رواه مالك في الموطأ. ك: المساقاة ح/ ١.
- ٣٤٤- انظر: التمهيد ٦ / ٤٤٤ - ٤٧٦، والاستذكار ٢١ / ١٩٥ فما بعدها.
- ٣٤٥- التوبة / ٢٩.
- ٣٤٦- التمهيد ٢ / ٢١٧، وهو في صحيح مسلم. ك: الجهاد والسير ح/ ٢.
- ٣٤٧- التوبة / ٢٩.
- ٣٤٨- هو سعيد بن عبدالعزيز. أبو محمد التنوخي

## آراء ابن عبد البر في الإلمام العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- الدمشقي، قال الحاكم : سعيد بن عبدالعزيز  
لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم  
والفقه والأمانة، توفي سنة ١٦٧هـ (انظر:  
سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٢).  
٣٤٩- انظر: التمهيد ٢ / ١١٧ - ١١٨، والاستذكار  
٩ / ٢٩٣.  
٣٥٠- الموطأ، ك: الجهاد ح / ١١ وأصله في صحيح  
مسلم. ك: الجهاد ح / ٢.  
٣٥١- التمهيد ٢٤ / ٢٣٣.  
٣٥٢- المرجع السابق.  
٣٥٣- الموطأ ك: الجهاد ح / ٩، ورواه البخاري ك:  
الجهاد والسير ب ١٤٨، ومسلم . ك: الجهاد  
والسير ح / ٢٤، ٢٥.  
٣٥٤- البقرة ١٩٠.  
٣٥٥- الاستذكار ١٤ / ٦٠ - ٦١.  
٣٥٦- الموطأ، ك: الجهاد ح / ١٠.  
٣٥٧- أي عملوا رؤوسهم مثل أفاحيص القطا. (انظر  
: تاج العروس ١٨ / ٦٤، باب الصاد فصل  
الفاء).  
٣٥٨- رواه مالك في الموطأ، ك: الجهاد ح / ٤٨.  
٣٥٩- الاستذكار ١٤ / ٢١٧.  
٣٦٠- التمهيد ٢ / ١٢٤.  
٣٦١- المرجع السابق.  
٣٦٢- التمهيد ٢ / ٤٦.  
٣٦٣- التمهيد ٢٤ / ٢٣٧.  
٣٦٤- التمهيد ٢٠ / ٤٧.  
٣٦٥- انظر: التمهيد ٢٠ / ٤٩ - ٥١.  
٣٦٦- التمهيد ٦ / ١٦٧.  
٣٦٧- المرجع السابق ص ٤٥٩.  
٣٦٨- انظر : معجم مقاييس اللغة ٦ / ١٤١ مادة  
ولي.  
٣٦٩- التعريفات للجرجاني ص ٢٧٥، دار العلم  
للملايين.  
٣٧٠- معجم لغة الفقهاء ص ٥١٠.  
٣٧١- انظر : السياسة الشرعية ص ١٦٩.  
٣٧٢- التمهيد ١٠ / ٢٨٨ بتصرف يسير، وينظر  
الاستذكار ٢٤ / ١٠٩.  
٣٧٣- التمهيد ١٠ / ٢٩٥.  
٣٧٤- انظر: الاستذكار ٩ / ٢٢٦، ٢٣١.  
٣٧٥- انظر الاستذكار ١٤ / ٢٨٨.  
٣٧٦- رواه مسلم . ك: الإمارة: ح / ١٦.  
٣٧٧- سبق تخريجه.  
٣٧٨- التمهيد ٨ / ٣٦٧.  
٣٧٩- انظر: الاستذكار ٢٣ / ٨٢، وانظر ٢٢ / ٢٢  
من الكتاب نفسه.  
٣٨٠- رواه الإمام أحمد في المسند ٢ / ٢٣٠، وأبو  
داود في السنن، ك: الأقضية ، الباب الأول،  
وابن ماجه، ك: الأحكام، الحديث الأول.  
٣٨١- رواه أصحاب السنن إلا النسائي (الترمذي.  
ك: الأحكام ب ١، وأبو داود. ك: الأقضية .  
باب في القضاة يخطئ ح / ٣٥٧٣، وابن  
ماجه. ك: الأحكام ب ٣).

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ٣٨٢- رواه الإمام أحمد في المسند ٣/ ٢٢٠، وأبو داود. ك: الأقضية باب في طلب القضاء/ ح/ ٣٥٧٨.
- ٣٨٣- التمهيد ٤/ ١١٩.
- ٣٨٤- هو جزء وارد في عدة أحاديث (انظر: الموطأ. ك: حسن الخلق/ ح/ ١٦ والأدب المفرد للبخاري برقم ٥٩٤، ومسند أبي يعلى ح/ ٦١٤٨)، وانظر: مجمع الزوائد ٤/ ١٤٦.
- ٣٨٥- الموطأ. ك: الجهاد/ ح/ ٢٥، ورواه البخاري في الصحيح. ك: الأيمان والنذور ب٣٣ ومسلم ك: الإيمان/ ح/ ١٨٣.
- ٣٨٦- الاستذكار ١٤/ ١٩٩ - ٢٠٠.
- ٣٨٧- التمهيد ٧/ ٢، ورواه مسلم في صحيحه. ك: الإمارة/ ح/ ٢٦.
- ٣٨٨- انظر: التمهيد من ص ٣ - ٢٥، والاستذكار ١٤/ ١٩٧ - ٢١٣.
- ٣٨٩- انظر: التمهيد ١٣/ ٢ - ١٤.
- ٣٩٠- التمهيد ٤/ ١٠٨، والحديث رواه مسلم. ك: الزكاة/ ح/ ١١٢.
- ٣٩١- التمهيد، الموضع السابق، والحديث رواه أحمد بنحويه ٢/ ٣٩٢، وانظر: مجمع الزوائد ١٠١/ ٣.
- ٣٩٢- التمهيد، الموضع السابق ص ١١٤، والحديث رواه أحمد ٥/ ٢٢، وأبو داود. ك: الزكاة باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة/ ح/ ١٦٣٩.
- ٣٩٣- التمهيد، الموضع السابق.
- ٣٩٤- هو: حبيب بن قيس، القرشي، الأسدي مولاهم، فقيه الكوفة، قال الذهبي: «كان من أبناء الثمانين، وهو ثقة بلا تردد، توفي سنة ١١٩هـ (انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٨).
- ٣٩٥- انظر: التمهيد، الموضع السابق ص ١١٥ - ١١٨.
- ٣٩٦- انظر: نفع الطيب ٣/ ٢٣٥.
- ٣٩٧- التمهيد ٥/ ١ - ٢.
- ٣٩٨- الأتبياء / ٩٢.
- ٣٩٩- ينظر: غياث الأمم ص ١٧٢، والمحلى لابن حزم ١٠/ ٥٠٤، المسألة رقم ١٧٧٥، والإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة ص ٥٥١ - ٥٦٤. أما تعدد الأئمة كما هو واقع في الأمة منذ قرون فلنما يجوز للضرورة.
- ٤٠٠- الاستذكار ٩/ ١٦٤.
- ٤٠١- المرجع السابق ص ١٠٧.
- ١- الأحكام السلطانية. للماوردي، تعليق خالده عبداللطيف العلمي. دار الكتاب العربي.
- ٢- الاستذكار. لابن عبدالبر. تحقيق الدكتور/ عبدالمعطي قلعي.
- ٣- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ٤- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة. عبدالله الدميحي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

## آراء ابن عبد البر في الإمامة العظمى من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار

- ٥- بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البر، تحقيق محمد مرسي الحولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام. تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- ٧- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاظمي عياض. تحقيق سعيد أعراب ١٤٠٣هـ.
- ٨- التمهيد. لابن عبد البر. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- ٩- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.
- ١٠- جامع بيان العلم وفضله. لابن عبد البر. إدارة الطباعة المنيرية ١٣٩٨هـ.
- ١١- الجامع الصحيح. للإمام البخاري. مع فتح الباري.
- ١٢- الجامع الصحيح. للإمام مسلم بن الحجاج. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٣- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ١٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. لابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥- سنن أبي داود. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.
- ١٦- سنن الترمذي. تحقيق أحمد شاكر وآخر.
- ١٧- سنن ابن ماجه. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٨- سنن النسائي (المجتبى) مع شرح السيوطي، دار الكتاب العربي. بيروت.
- ١٩- السنن الكبرى، للبيهقي، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ.
- ٢٠- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. للإمام ابن تيمية دار الكتاب العربي.
- ٢١- سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة.
- ٢٢- شرح المقاصد. للتفتازاني، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة.
- ٢٣- غياث الأمم في التياث الظلم. للجويني. تحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.
- ٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر. حقق أجزاءه الأولى الشيخ عبدالعزيز بن باز.
- ٢٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى. دار الكتاب العربي.
- ٢٦- المسند. للإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي. بيروت.
- ٢٧- المسند، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٨- المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية. بيروت.
- ٢٩- معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق عبدالسلام هارون. دار الجيل بيروت.

## عبدالله بن إبراهيم الطريقي

- ٣٠- المعجم الكبير. للطبراني، تحقيق حمدي السلفي.
- ٣١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق المجلس العلمي بفاس. المغرب.
- ٣٢- المفردات في غريب القرآن. للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني. دار المعرفة.
- ٣٣- مقدمة ابن خلدون. الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ.
- ٣٤- الموطأ، للإمام مالك. ترقيم وعناية محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب.
- ٣٥- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للمقرئ التلمساني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر.
- ٣٦- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي.
- ٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس.